الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية:العلوم الاقتصاية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

فرع: محاسبة مالية تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

- شموري منى
- طيبش حنان

تحت عـــــنـــــوان:

دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي

- دراسة حالة مطاحن الحضنة -

- لجنة المناقشة:

د. قمان مصطفى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د.عيسى بدروني	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د. طويرات رابح	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ
لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (41)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

مرّ صلى الله عليه وسلم على صُبْرَة طعام، فأُدخل يده فيها فنالت أُصابعه بللاً، فقال: "ما هذا يا صاحب الطعام؟ " ، قال: أُصابته السماء يا رسول الله، قال :" أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ! من غشنا فليس منا".

شكر وعرفان

مهما تقدَّ منا و فتُحِت أمامنا سُبل طلب العلم و وصلنا لكل ما نحلم به

علينا أن نتذكر فضل من كانوا سببا في نجاحنا، وسندا لنا للاستمرار

من بوجودهم تحفزنا وتشجّعنا، فمهما عَبّرنا لهم فالكلمات قليلة

لهذا نتقّدم لكم هُنا بأجمل عِبارات الشكر والتقدير؛

الشّكر وكل التقدير للأستاذ المشرف الدكتور "**بدروني عيسى** "أطال الله عُمره

على كُل ما أخذنا من عِلمه وأخلاقه وتواضعه،

... أسَعدك المولى وجعل ما تقُدمه في ميزان حسناتك

كما نتقدم بالشُّكر الجزيل لكل من ساندنا ولو بالكلمة الطيبة منذ إنطلاق مسارنا الدراسي

مِن معلمين وأساتذة في كافة الأطوار التعلمية، كما نخص بالذكر أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

وطلبة وطاقم إداري؛

كما نخص بالشُّكر أيضا الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة العلمية لهذه المذكرة

دون أن ننسى من قدم لنا يد العون في حساب الأساليب الإحصائية

"**يوسف حميدي**" فله منا جزيل الشكر والتقدير.

وإلى كل من ساعدنا في إخراج هذا العمل المتواضع من بعيد أو من قريب

إهداء

عملا بقوله تعالى "**أن أشكر لي ولوالديك إلي المصير**"

نهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

سائلين الله عز وجل أن يجعلنا في ميزان حسناتهما .

ومصداقا لقوله تعلى "**سنشد عضدك بأخيك**" نهدي هذا العمل المتواضع

إلى إخوتنا وأخواتنا

وإلى أصدقائنا جميعا

الفهارس

قائمة المختصرات

الاختصار	اللغة الأصلية	اللغة العربية
SCF	Système Comptabilité Financière	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical package for Social Sciences	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	Financial Reporting Standard International	مجلس المعايير المحاسبية الدولية

مقدمة عامة

تعد ظاهرة الفساد المالي ومظاهرها امتداد للفساد على وجه العموم فهي لا تختلف كثيرا عنه في دوافعها أو طرق معالجتها، فهو ظاهرة تتداخل فيها العوامل وتتعدد لدرجة يصعب التمييز بينها، وتختلف شموليتها من مجتمع لآخر، إذ أنها حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين في العديد من الاختصاصات .

ولقد أثبتت الفضائح والانهيارات المالية التي طالت كبريات الشركات، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات ظاهرة الفساد المالي التي غزتها، مما دفع بالجهات المعنية لإجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية وراء حدوث ذلك والتي كانت أغلبها تتعلق بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والمالية، فدعت الحاجة إلى المطالبة بوجود ضوابط وأعراف ومبادئ أخلاقية ومهنية لتحقيق الثقة والمصداقية.

والجزائر سعت لمكافحة هذه الظاهرة التي نخرت في مجتمعها من خلال سلسلة من الإصلاحات، تعقبها تبني نظام محاسبي مالي جديد كآلية للحد منها ومظاهرها وهذا من خلال وضع وتبني معايير للإفصاح والشفافية في المعلومة المحاسبية وغيرها من الإجراءات.

الإشكالية

لقد أثرت مظاهر الفساد المالي على اقتصاديات الدول ككل، فضلا عن الخلفية المحاسبية التي أدت إلى ظهور تلك المظاهر، خاصة بعد توجيه أصابع الاتهام إلى شركات التدقيق العالمية بعد تلك الأزمات، وحالات الفساد المالي التي عرفها العالم بصفة عامة والجزائر وبصفة خاصة، وعلى أساس أن النظام المحاسبي المالي والمعلومات المحاسبية التي يقدمها في تقاريره لم تتسم بالإفصاح والشفافية الكافيتين لتحقيق جودتها، ورافق ذلك الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات والبعد المحاسبي لها لتجنب وقوع تلاعبات مالية ومحاسبية وتسعى هذه الدراسة في طياتها إلى تحديد إذا ما كان للنظام المحاسبي المالي أثر في الحد من هذه الظاهرة، من خلال طرح الإشكالية التالية :

-هل يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي ؟

وللإلمام بجوانب الموضوع يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما مدى التزام مؤسسة عينة الدراسة بالتطبيق المحكم للنظام المحاسبي المالي ؟
- هل يوجد تأثير للنظام المحاسبي المالي في الحد أو الكشف عن الفساد المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟
- ما أثر تبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ حوكمة الشركات على مخرجاتها المحاسبية في الحد من الفساد المالي؟

1. فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث، تم اختبار صحة الفرضيات الآتية :

- يتم الالتزام المحكم بتطبيق النظام المحاسبي المالي .
- يتم الكشف عن الفساد المالي بالتطبيق المحكم للنظام المحاسبي المالي.
- هناك أثر لتبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ حوكمة الشركات على مخرجات النظام المحاسبي المالي للحد من الفساد المالي .

2. **مبررات اختيار البحث :**

- الرغبة في البحث والاطلاع وحتمية التخصص لأن الموضوع له علاقة بتخصص المحاسبة والتدقيق .
- تقديم مجموعة من المعلومات الجديدة وتوضيح الكثير من المصطلحات المتعلقة بالفساد المالي وكذا النظام المحاسبي المالي.
- تزويد المؤسسات بمعلومات عن أثر التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

3. **أهمية الموضوع**

تأتي أهمية الموضوع وتتحدد من خلال التطرق إلى موضوع الفساد المالي وما له من آثار ونتائج على الاقتصاد والقطاع العام والخاص التي كانت أو تكون نتيجة التطبيق الخاطئ للأنظمة والقوانين أو استغلال فجواتها، وعدم الالتزام بمعايير الحوكمة وكذا المعايير الدولية

فهذا البحث يضع أمام صناع القرار والسياسة المحاسبية والمستثمرين في الجزائر بعض النتائج الميدانية المتعلقة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي.

4. أهداف الدراسة

- الوقوف على أبرز مظاهر وأشكال الفساد المالي، واقتراح الحلول الهامة والممكنة لمعالجته والقضاء عليه.
- تحديد مسببات الفساد المالي والعناصر التي أدت إلى بروز ظاهرته.
- إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي في ترسيخ الإفصاح والشفافية وإرساء مبادئ حوكمة الشركات ودورهما في الحد من مشكلة الفساد المالي .
- تحديد المساعي الجزائرية لمكافحة الفساد المالي من بينها إصلاح المنظومة المحاسبية بالشكل الذي يحد من تلك الظاهرة.

5.منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح واختبار صحة الفرضيات، وطبقا للمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية، وتماشيا مع ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال ما تيسر من الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل الجامعية التي كتبت عن الموضوع بما فيها شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنيت)، حيث عالجنا في الجانب النظري للموضوع في الفصل الأول عرض ثلاث مباحث، المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي،أما المبحث الثاني فيتطرق إلى الفساد المالي في المؤسسة والمبحث الثالث تطرقنا فيه الى لب الموضوع والغاية منه وهو دور وفعالية النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي. فيما تم في الفصل الثاني الجانب التطبيقي الذي يدرس مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي ونزاهة المعلومات والتقارير المالية من خلال استبيان موزع على مهنيين وموظفين واكاديميين لعينة الدراسة وتحليل نتائج الطرح، حيث تهدف هذه الدراسة إلى صياغة الجوانب الفكرية للنظام المحاسبي المالي والمفاهيم المتعلقة به، إضافة إلى تسليط الضوء على الفساد المالي وآليات مكافحته وكذا استعراض العلاقة المتداخلة بين النظام المحاسبي المالي والفساد المالي .

الدراسات السابقة

دراسة (هاشم الشمري وايثار الفلتي،2011): وهذه الدراسة كتاب بعنوان (**الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**)، وركزت الدراسة على مسببات الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية، والفساد يختلف في أشكاله وتغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول، وتعد الدول النامية هي الأكثر تأثيرا بآلياته، والأكثر تعرضا لممارساته، والأكثر دفعا لتكاليفه ونتائجه، فعندما يتغلغل في آليات تنمية هذه الدول يجعل من مشاريعها غير ناجحة وبناها الأساسية بعيدة عن الجودة وشعوبها ترزح تحت وطأة الفقر، إضافة إلى تأثيراته السلبية على استغلال الموارد الاقتصادية للدول .

وجاءت هذه الدراسة تزامنا وبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا أهم ما يميزها خاصة وأنها تطرقت للبيئة المحاسبية الجزائرية بشكل أعمق .

دراسة بلهون زكريا، هنيسي تميم (2011): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على مكونات البيانات المحاسبية المالية للمؤسسة الاقتصادية أثر الانتقال الى النظام المالي المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية . وقد حاول الباحث من خلال الدراسة إظهار أسباب التي تقف وراء الاختلافات الموجودة بين الممارسات والتطبيقات المحاسبية بين الدول، كما قام الباحث بعرض الاصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر وحاول توضيح أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وتوصلت هذه الدراسة إلى :

- تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغيرات في حصيلة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه ؛
- ضعف تكوين إطارات المؤسسة في النظام المالي الجديد ؛

صعوبات الدراسة

عند القيام بإعداد البحث واجهنا جملة من الصعوبات من بينها :

- عدم تجاوب بعض العاملين في المؤسسة في الاجابة باعتبارها من أسرار المهنة ؛

□الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والفساد المالي

تمهيد

يعد النظام المحاسبي المالي من أهم الأنظمة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على اختلاف أنواعها، إذ يساهم في تقديم تحليل واضح حول طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها، من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ما جعلها ملزمة بتغيير المخطط المحاسبي وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، خاصة بعد التغيرات التي شهدها العالم في العقدين الاخيرين من الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد المالي.

حيث يسعى النظام للتقليل من الأزمات من خلال محاربة الفساد ومن خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ والضوابط، وهي ليست هدفا في حد ذاتها لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج تسعى المؤسسة لتحقيقها .

وهذا النظام كان له أثر على حوكمة الشركات وذلك لأن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي بإمكانه القضاء على الغش والفساد المالي حيث يعيد الثقة في القوائم المالية .

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- النظام المحاسبي المالي
- ماهية الفساد المالي
- أثر النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم العامة حول النظام المحاسبي المالي حيث يهدف إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر، وعلى غرار الإصلاحات المعمول بها تم إعادة هيكلة المخطط المحاسبي المالي لمواكبة التطورات، والذي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم، سيتم في هذا المبحث توضيح النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي .

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم النظام المحاسبي المالي

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

1) مفهوم النظام المحاسبي المالي

بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 وحسب المادة رقم 02 من القانون 11/07 فإنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها [1].

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية .

كما جاء في المادة رقم 03 من القانون 11/07 فإن المحاسبة المالية "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".

[1] فوزي شبلي، النظام المحاسبي المالي ، قصر الكتاب ، البليدة ، 2010 ،ص 05 .

2) مكونات الإطار التشريعي والمتضمن النظام المحاسبي المالي [1]

- صدور القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المالي (المادة 43).
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 (المادة 44).
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية عدد19 بتاريخ 25 مارس 2009 .
- المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 07 أبريل 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي .

الشكل رقم(1) **مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري**

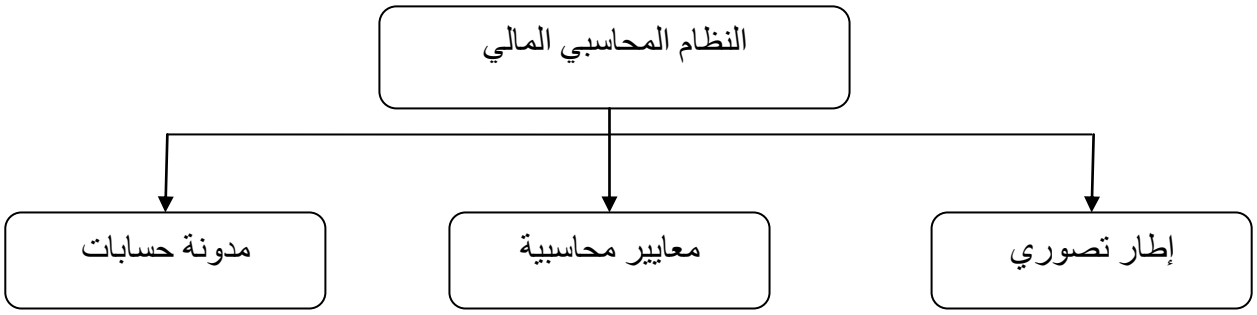

المصدر: سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17 ـ 2010/01/18، ص06.

3) مجال التطبيق

3_1) حسب المادة (4)، فإنه يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 44، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 03 ص 03.

- المادة (4) من القانون 11/07 ألزمت الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية من خلال:

_الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

_التعاونيات.

_الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية.

_كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

3_2): يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية

_الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

_كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط .

ثانيا : فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي

سنستعرض من خلال الاتفاقيات المحاسبية، مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي.

1: الفروض المحاسبية

تتكون الفروض الأساسية من فرعين هما:

محاسبة التعهد (محاسبة الاستحقاق): تشترط القوائم المالية، المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد او القبض النقدي[1] .

استمرارية الاستغلال: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول، وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خالي من التوقف والتصفية. يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن المؤسسة تواصل نشاطها في المستقبل.

[1] جمال لعشيشي ، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الاوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص12.

2) المبادئ المحاسبية

1)الدلالة: يجب أن تكون المعلومة المالية والبيانات المحاسبية في شكل وثائق تتضمن مراقبتها وتكون المعلومة بدلائل حول العملية .

2)قابلية الفهم: وهي أن تكون القابلية للفهم من قبل المستخدمين التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3)قابلية المقارنة: يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات لعدة دورات زمنية لنفس المؤسسة بين مختلف المؤسسات.

4) المصداقية: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة. وذلك بالتمثيل الصادق للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو المتوقع أن يعبر عنها.[1]

5)عدم المقاصة، (عدم التعويض): لا يمكن إجراء مقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج إلا في حالات استثنائية، وتتم عملية المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

6)الأهمية النسبية: يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات .

7)الحيطة والحذر: يجب تسجيل النفقات المحتملة الحدوث دون أن يسمح بتكوين مؤونات واحتياطات مبالغ فيها[2]، وهو ما نصت عليه المادة 14من المرسوم التنفيذي رقم 156/08.

[1] محمد لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية : سير الحسابات و تطبيقها، متيجة للطباعة 549 شارع مصطفى جعدي ،براقي – الجزائر ،2010، ص13.

[2] سامية منصر، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS _IFRS، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011،ص06.

8)الوحدة النقدية: نصت المادة 12 والمادة 13من القانون رقم 11/07 بأن يتم مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، ويتم تحويل أي عملة بالعملة الوطنية حسب الشروط والكيفية المحددة في المعايير المحاسبية.

9)التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها[1].

10)أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط مثلا: عقد الإيجار وهو ما نصت عليه المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08.

11)مبدأ الدورية (السنوية): تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشر شهرا، يجدر الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية قد تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من اثني عشرة شهرا.

12)مبدأ الصورة العادلة: أن تمثل بصدق المعلومات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف[2].

ثالثا: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

1) أهمية النظام المحاسبي المالي

من أجل الدخول في الاقتصاد الدولي، وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي يمكن إبرازها في ما يلي[3]:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

[1] د. دادن عبد الوهاب،أ. كحلي عائشة سلمى ،المحاسبة المعقمة، مطبوعة دروس، جامعة ورقلة 2012، ص07.

[2] محمد لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

[3] سامية منصر، مرجع سبق ذكره، ص33.

- النظام المالي المحاسبي يتوافق مع المعايير الدولية والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية العالمية، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة مما يؤدي إلى تقريب المحاسبة الجزائرية من المحاسبة العالمية.
- يستجيب لاحتياطات المستثمرين المالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة.
- النظام المحاسبي المالي أتى لسد الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات الغير شرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف.
- يشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين.
- خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول حركات رؤوس الأموال، بالإضافة إلى جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة.

2) أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين كما انه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويهدف النظام المحاسبي المالي إلى[1]:

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها.
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية.
- وضع قوائم مالية للمؤسسات نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية المحاسبية التي تظم مختلف قواعد التقييم المحاسبي، وكذا متابعة العمليات العادية والخاصة.

[1]Samir merouni le projet du nouveau système comptable algérien anticiper et préparer le passage mémoire de magister réensemences de gestion ESC ALLER 2008 p 94

- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية، أي: الأصول والخصوم، حساب النتيجة، حالات تغير الخزينة، حالات تغير الأموال الخاصة، الملحق.
- نشر المعلومات الوافية، تكون صحيحة وموثوق بها تتمتع بشفافية أكبر لتساعد في فهم المعلومات لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

المطلب الثاني: آلية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد

سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على المخطط المحاسبي الوطني وألية انتقاله للنظام المالي

اولا: ماهية المخطط المحاسبي الوطني

1) تعريف المخطط المحاسبي الوطني

ظهر المخطط المحاسبي الوطني (PCN) سنة 1973 محل المخطط الوطني (PCG) وأصبح إجباريا في المؤسسات ابتداء من 1جانفي1976[1].

الهدف منه هو تنظيم العمل المحاسبي، وتوحيد الصيغ المحاسبية المستعملة لتسجيل وعرض العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات، ولذلك أوجب هذا الأمر أن تكون المحاسبة منفصلة بالشكل الذي يسمح بتسجيل ومراقبة العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

2) مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني[2]:

يكون إلزاميا بالنسبة ل:

- للمنظمات العمومية ذات الطابع التجاري الصناعي.
- شركات الاقتصاد المختلط.

[1] حواس صلاح، المحاسبة العامة (دروس، مواضيع ومسائل محلولة)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص22.

[2] بو يعقوب عبد الكريم، اصول المحاسبة العامة (وفق المخطط المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص45.

- الشركات مهما كان نوعها خاضعة لنظام الضريبة حسب الفائدة الحقيقية، ويمكن أن يوسع المخطط المحاسبي للمحاسبة ليشمل مؤسسات أخرى، غير مذكورة أعلاه.

كما يطبق المخطط المحاسبي الوطني بفعل قرار من وزارة المالية لقطاع النشاطات الخاصة نشاطات ذات صيغة عامة تتميز عن النشاطات الأخرى.

3) التعديلات التي عرفها المخطط المحاسبي الوطني

- الأمر 185/ F/ DC/ CE/89/047 المؤرخ بتاريخ 1989/05/24،المتعلق بالتسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات.
- الأمر 635F/DC/CE /90/046 المؤرخ بتاريخ 1990/03/11،المتعلق بالتسجيل لمشاركة العمال في أرباح الشركات.
- التعليمة 001/95 بتاريخ1995/10/02،المتعلقة بتنسيق محاسبة أموال المساهمات.
- التعليمة 518/MF/DG، المؤرخ في 1997/04/02، المتعلقة بالتسجيل المحاسبي لإعادة إدماج فرق التقييم في الميزانية.

4) نقائص المخطط المحاسبي الوطني PCN

هناك جملة من النقائص التي امتاز بها لعل أهمها[1]:

- أنه ارتكز على المحاسبة العامة، وأهمل دور المحاسبة التحليلية، في حين أن في الممارسة المحاسبية يوجد تكامل بين المحاسبتين.
- على مستوى القوائم المالية، تم اعتماد تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها الذي يعاب عليه أن يظهر مؤشرات غير صالحة، لتسيير الداخلي للمؤسسة، على عكس التصنيف الوظيفي الذي يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة، والأعباء التي تقع على عاتق الوظيفة التجارية المالية والإدارية.

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص16، 17.

- كذلك ركز المخطط المحاسبي الوطني على المؤسسات الصناعية والتجارية وأهمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالبنوك، القطاع الفلاحي، شركات التأمين والأشغال العمومية.
- اعتماد المخطط على التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء).

ـ أيضا أن المخطط المحاسبي أهمل التبويب (التصنيف) الوظيفي عند إعداد القوائم المالية مما يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل عملية اتخاذ القرارات، كذلك على مستوى القوائم المالية لا نجد بعض الجداول الهامة مثل: جدول تدفقات الخزينة رغم الأهمية البالغة لهذا الجدول.

ـ تغافل المخطط المحاسبي الوطني عن الفصل في كيفية معالجة وتسجيل بعض العمليات المهمة، وقد ترك الباب مفتوحا أمام الممارسين للاجتهاد، ومن بين أهم هذه العمليات نذكر ما يلي[1]:

1- البناءات المنجزة على أرض الغير.
2- العمليات المنجزة في إطار عقود المقاولة.
3- العمليات المنجزة في إطار عقود الإيجار.
4- العمليات المنجزة في إطار عقود الاستغلال الطويلة.

ثانيا: أسباب تغير المخطط المحاسبي الوطني

يمكن تقسيم أهم أسباب تغير المخطط المحاسبي الوطني إلى أسباب خارجية وأسباب داخلية[2]:

1) أسباب خارجية

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] طارق حمزة، المخطط الوطني للمحاسبة (دراسة تحليلية وانتقادية)، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2004/2003،ص146،147.

[2] جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، المطبوعات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص، ص10،11.

- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.
- يشترط عند طلب الاستفادة من أي خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة موثقة وموحدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية.

2) **الأسباب الداخلية**

- تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم.
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى للمستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسة عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عرضا لمبدأ الصورة الوفية.
- يفتقر المخطط المحاسبي الوطني للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول نفس الاشكالية أو التساؤل.

المبحث الثاني: ماهية الفساد المالي في المؤسسة

تزايد الاهتمام بمفهوم الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات نظرا لأثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فظهرت الكثير من المباحث التي اتخذت من قضية الفساد عنوانا لها قدم فيه الباحثون عرضا لصور الفساد ومظاهره وتحليلا لهذه الظاهرة في محاولة جادة وصادقة من جانبهم لكشف أسباب هذه الظاهرة، وبالتالي العمل على محاربتها والحد من انتشارها.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى الإطار النظري للفساد بداية بتقديم تعريف الفساد المالي إلى معرفة اسباب ومظاهر الفساد المالي

أولا: تحديد مفهوم الفساد

سنتطرق إلى تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد في ما يلي:

1- لغة: الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صلح و(الفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، هذا وللفساد معاني عدة تختلف بحسب مواضعه وموقعه في العبارات المستخدم بها، فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى: "**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**" **سورة الروم الآية 41** ، وهو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى: "**للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا** " **سورة القصص الآية 83**[1]، فيتبين مما سبق تشديد القرآن الكريم في تحريم الفساد على نحو كلي. بالتالي يمكن القول أن الفساد لغة يعني التلف والعطب والاضطراب، فهو يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال، ونقيضه هو الصلاح[2] .

2- اصطلاحا: وردت العديد من التعاريف التي تهتم بموضوع الفساد ومن أهمها:

---

[1] القران الكريم

[2] حسين المحمدي بوادي، "الفساد الاداري لغة المصالح "، ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص13.

– **تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية:** الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، ولذلك كان التعريف شاملا لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص.

– وعرفته كذلك على أنه: خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة[1].

– **أما تعريف صندوق النقد الدولي FMI فيعرفه على أنه:** علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد.

– **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** فيحمل تعبيرا بليغا وشاملا إذ تعرفه على أنه :"إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص"[2].

وبالتالي فينطوي هذا التعريف الأخير على عدد من العناصر الأساسية هي:

– ينطبق التعريف على القطاعات الثلاثة للحكومة الخاص والعام والمجتمع المدني.

– يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردي الذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية .

– يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية.

– يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة.

– يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد وتحويل الأموال في الاتجاه غير المخصص لإستخدامها.

---

[1] سعاد عبد الفتاح محمد، "أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي "، مجلة النزاهة، العدد 03، 2007، ص4.

[2] جون .د. سوليفان ،"البوصلة الاخلاقية للشركات ...ادوات مكافحة الفساد :قيم ومبادئ الاعمال وآداب المهنة و حوكمة الشركات "، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، الدليل السابع ص06 من الموقع الالكتروني www.CIPE_arabia.org.، تاريخ الاطلاع 2012/3/18

- **تعريف الفساد في نظر المشرع الجزائري:** فجاء في القانون 06-01 الصادر في2006، على نحو ما ورد في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والمسمى " قانون الوقاية من الفساد ومكافحته" حيث اكتفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد بنصها في الفقرة "أ" على أنه: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون. وبالرجوع إلى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته حيث أن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال وصلت إلى 20 جريمة[1].

ويتمثل أيضا بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات الأحكام والقواعد المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ويشمل صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي والتسيب المالي وهدر المال العام .....الخ [2]

ويتضح من مجمل هذه التعريفات على اختلافها، أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام.

أو هو ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح [3].

ثانيا: أسباب ظهور الفساد المالي وأبعاده

هناك العديد من الأسباب المختلفة التي أدت إلى ظهور الفساد المالي وما أن نتج عنه من أبعاد مختلفة سياسية، اقتصادية واجتماعية نذكرها في ما يلي:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 06_01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ص3.

[2] هاشم الشمري ،إيثار الفلتي ،الفساد الإداري والمالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية ،دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ،2011 ص 23 .

[3] هاشم الشمري ، إيثار الفلتي ، مرجع نفسه ، ص29 .

1) أسباب ظهور الفساد المالي

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها ودوافع ظهورها، وقد حدد البنك الدولي world Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي، أبرزها ما يأتي:

أ- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.

ب- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

ج- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

د- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.

هـ- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

2)أبعاد الفساد المالي

إضافة إلى ما تقدم، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للفساد المالي وهي:

1.2) البعد السياسي: تتمثل أسباب الفساد المالي في الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وإن أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، وأن غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية. وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. كما تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة، حيث أن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها، وأن يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم، وأن هيئات الرقابة تكون معطلة إما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز في أبعاده قدرتها أو أعراض الفساد بدأت تصيب هياكلها.

2.2) البعد الاقتصادي: يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور، وتباين الدخول بشكل كبير، وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرت الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة .

3.2) البعد الاجتماعي: يتجلى عندما يصبح لكل شيء ثمن يقاس به، وعندما يصبح القيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، فإن الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه فالفساد لا ينتج إلا مزيجا من الفساد، والفاسد لا يرى في الفساد عيبا، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج لمن يكسره .

ثالثا: أشكال الفساد المالي

1-الإسراف ونهب المال العام و العدوان عليه: يتم هذا الشكل من خلال هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص للشركات دون وجه حق لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام، أو يكون ممن خلال استخدام المال العام تحت ذريعة المساعدات أو تهريب النفط وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية .

2 - تهريب الأموال: يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار، وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج .

3- تبيض الأموال : إن عمليات تبييض (غسيل) الأموال تمثل ظاهرة خطيرة عالميا كما تمثل جريمة هدفها الأساسي يتعلق بتغيير هوية الأموال بطريقة غير مشروعة وفحواها يتعلق بطمس مصادر الأموال المكتسبة لجعل تلك الأموال شرعية نظيفة (تحويل الأموال القذرة إلى

أموال شرعية) أي اللجوء إلى مصدر الحصول عليها كان غير شرعي، فأهم مصادرها تكون إما غش مالي أو احتيال مالي، اختلاس، ابتزاز .....الخ [1] .

4 – مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية : يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة أو غيرها.

5 – الرشوة : وتتمثل في وعد الموظف بميزة غير مستحقة له أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح شخص آخر لكي يقوم الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية .[2]

6 – إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية : التي تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين .

7 – اختلاس الأصول : يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المحصلة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة واعتبار ذلك المبلغ دينا معدوما بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه.

---

[1] عبد الصاحب نجم عبد، خوله حسين حمدان، إجراءات المؤسسات المالية والرقابية في مكافحة غسل الأموال دراسة في التشريعات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 02،العراق،2009، ص197.

[2] محمد أحمد درويش، الفساد مصادره –نتائجه –مكافحته، عالم الكتاب، القاهرة، 201، ص20 .

8 – الغش: يعرف على أنه" تقديم معلومات مظلة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرارا مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها "، ويوجد هناك مجالين للغش هما:

* التلاعب بالبيانات والقوائم المالية.

* الفساد والتلاعب بالموجودات وملكيتها، وبناءا على ما سبق يمكن القول: بأن الغش هو المعنى الأوسع للجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها بشكل معتمد لتحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب الآخرين.

9 – أعمال السمسرة: تتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون أن تكون لها أصول، وكذلك المضاربة غير المشروعة التي تستهدف التأثير على أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات والتعاملات الخفية واستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح طائلة .

10 – تجارة السلاح : تعد من الصفقات التي يترافق معها كم كبير من الفساد المالي والتي تنجز من خلال مافيات منظمة عبر صفقات وهمية أو مشبوهة، والجديد من هذا الصدد بروز ظاهرة (تجارة الحروب) التي تظهر العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية والمؤسسات الإعلامية وشركات المقاولات في الولايات المتحدة الأمريكية. وبتفاعل الفساد مع المال ينتج ما يسميه ب(الفساد الاقتصادي) الذي جاء الاهتمام به متأخرا، إذ تم تناوله جنب إلى جنب مع موضوع التنمية بشكل عام والفقر بشكل خاص.

11 – المتاجرة من خلال الوظيفة [1]: كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة للمواطنين مجانا، أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح، وتسمى هذه الحالة قانونيا (الغصب)، وهو أخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها.

[1] هاشم الشمري، إيثار الفلتيئء، مرجع سبق ذكره، ص 30 ، 31، 32 .

12 – التزييف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان: وقد يتم ذلك من خلال التسوق عبر شبكة الانترنت،.....إلخ .

المطلب الثاني :آثار الفساد المالي وآليات معالجته

سيتم من خلال هذا المبحث معرفة آثار الفساد المالي وخاصة على الناحية الاقتصادية، وكذا معرفة الية معالجته

اولا: آثار الفساد المالي

إن للفساد المالي تكلفة خاصة في الشركات العامة، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع، وتتمثل تكاليف الفساد المالي في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة. إن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر، فإنه يتحول سريعا ليكون العنصر الأوحد الهام في المعاملة، مع إزاحة عناصر التكلفة النوعية، وموعد وكيفية التسليم، وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود، وينتج عن ذلك، اختيار موردين غير مناسبين، أو مقاولين غير ملائمين، بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة. وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير ضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوي كبيرة وسريعة[1].

ـ يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد منها:

_يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.

[1] جون .د. سوليفان ، مرجع سابق ،ص 07.

_للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا. فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

_ يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

_ خفض التوظيف، فيؤدي انتشار الفساد إلى وضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال. ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي ما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص، ذلك إن هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو ويقع الضرر أكثر على المؤسسات الصغيرة.

ثانيا: آليات معالجة الفساد

إن الاصلاحات القانونية، والقضائية جزء لا يتجزء من الاصلاح الاقتصادي الذي يساعد بصورة فعالة في تخفيض فرص الفساد من خلال تقوية الأجهزة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية ومراجعة الآلية التي من خلالها[1] يتم اختيار القائمين على إدارة الاقتصاد بشقيه المالي والنقدي، إن تقوية الجهاز الاقتصادي من خلال الاختيار الدقيق والشفاف للمسؤولين، ويتطلب الاصلاح المالي مراجعة كثيرا من الانظمة المالية القائمة، لاسيما فيما يتعلق بنظام موازنة البنود التي يوجد بها ثغرات لهدر المال العام، على ان يحل محلها موازنة البرامج، والأداء التي اخذت بها اغلب دول العالم لاسيما الدول الصناعية لما فيها من مزايا واليات للحد من الفساد المالي، فالنظام المالي الذي يضع قواعد صارمة ومعلومة للجميع

[1] بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والإداري في الجزائر اسبابه آثار واستراتيجية مكافحته، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد13، العدد40، 2016.

لإدارة الانفاق الحكومي يترتب عليه تخفيض نسبة الفساد، لأن النظام المالي السليم والواضح الدقيق وما يطلبه من محاسبة مالية، ويعتبر من الادوات الاقوى للحد من فرص الفساد واكتشافه ومعاقبته مرتكبيه حيث أن هذا النظام يحدد المسؤولية عن إدارة المال العام ويبين المصروفات المسموح بها ويضع شروطا لتقديم التقارير ويعزز من قوة اجهزة التدقيق والمحاسبة ومن أجهزة الرقابة والتحقيق في المخالفات المالية، ولتقوية النظام المالي هناك عدد من الاجراءات ومن أهمها :

ـ تقوية القدرة على تحديد الأهداف الخاصة بالموارد المالية الدولية، وتأكيد اعادة مركزية الإشراف عليها من قبل وزارة المالية

ـ تقوية القدرة على تحديد الأولويات الاستراتيجية للإنفاق العام.

ـ تقوية القدرة على تنفيذ المشروعات ووضع التنفيذ البرامج الحكومية التي تترجم تلك الأولويات

المبحث الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي

سنقدم نظرة عامة حول المعايير المحاسبية مبرزين دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الافصاح والشفافية، وكذا تقديم مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات والياتها للحد من الفساد المالي، بعد ذلك نذكر الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد المالي.

المطلب الأول: دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية

سيتم تسليط الضوء على المعايير المحاسبية وكذا دور النظام المحاسبي في تعزيز الافصاح والشفافية.

أولا :ماهية المعايير المحاسبية الدولية

1ـ تعريفها

قد تم تعريف مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وتتضمن ما يلي [1]:

معايير التقارير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية

Financial Reporting Standard International (IFRS)، وينصرف المعنى الضيق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (..IFRS) إلى هذه المعايير .

المعايير المحاسبية الدولية International Accuonting Standards (..IAS)، كانت تتولى إصدارها لجنة المعايير المحاسبية الدولية International Accuonting Standards Committee (IASC) قبل أن يتم تغيير اسمها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية عام 2000، تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها، ولعل هذه المعايير من الأهمية بمكان متابعتها والوقوف إلى آخر التعديلات التي تتم عليها والتي يجب على المحاسبين أن يحيطوا بها علما، ولعكسها على الممارسات المحاسبية ومعالجة كافة قضايا الإفصاح التي يتعاملون بها .

2ـ طبيعة المعايير المحاسبية : تهيمن المعايير المحاسبية عموما على عمل المحاسب، فيتم باستمرار تغيير هذه المعايير وحذفها والإضافة إليها، ومهمة هذه المعايير هي توفير قواعد أو أحكام ميدانية وكذلك توفير مساعدة لأجل تسهيل عمل المحاسب، ويتم قبول المعايير كقواعد راسخة ومتشددة ومدعومة بعقوبات رادعة عند مخالفتها أو عدم التوافق معها وتتكون المعايير المحاسبية عادة من[2]:

_وصف للمشكلة التي يراد معالجتها .

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص11.

[2] رياض عبد الله ، طلال حجاوي، نظرية المحاسبة، اليازوري للنشر، عمان، 2009، ص171.

_قرار مدروس بشكل منطقي (من المحتمل البحث عن نظرية أساسية) أو طرق لحل المشكل وبعد ذلك، وبالتوفيق مع القرارات النظرية، تفرض هذه المعايير حلول معينة.

3) خصائص ومميزات وأسس المعايير المحاسبية الدولية

لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي[1] :

الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي : فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ .

الملائمة: باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند اعدادها بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب الملائمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق .

المرونة : بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لأخر ومن مكان إلى آخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة .

الواقعية : يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع، وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة .

4) أهمية المعايير المحاسبية

أصبح من البديهي جدا أن تعتمد المؤسسة على أنظمة محاسبية ذات جودة عالمية. في التوجهات الحديثة للمؤسسة في كل الجوانب مالية، محاسبية، تسييريه، تسويقية...الخ، ما يجعل أصحاب المؤسسة الذين يطمحون للاستمرار يعملون جاهدين لبذل كل ما في وسعهم لترسيخ المعايير العالمية في عمليات المحاسبة وإعداد التقارير.

[1] حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي السابع (تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على المنظمات الاعمال التحديات _الفرص _الافاق)، بجامعة الزرقاء الخاصة، الاردن 11/10 نوفمبر 2009، ص،14؛

لم تبقى المؤسسة تعمل لصالح إدارتها، فهي اليوم تعمل كل شيء من أجل إرضاء الأطراف ذات المصلحة فيها، أي أنها تعمل في البيئة السوقية (التوجه السوقي)، ومن ثم، فهي مضطرة لاعتماد كل ما يمكنه أن يحسن من حكومتها، في اعتماد معايير متعارف عليها عالميا، بمثابة لغة الاتصال التي تفهم لدى الأطراف ذات المصلحة، فكلما كانت اللغة أكثر فهما، سهل ذلك من تعاملات المؤسسة.

وبدون هذه المعايير، تصبح المؤسسة منعزلة عن العالم، وتكون درجة الاستجابة لمختلف التقارير التي تعدها صغيرة جدا، في النظام السليم للمعايير يوفر معلومات حيوية لجمهور السوق الذي تنشط فيه المؤسسة.

ثانيا: تعزيز الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي والحوكمة وسيتم تعريف كل منهما على حدى .

1) تعريف الإفصاح

يقصد بالإفصاح عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب الشركة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح [1]. حيث يعد الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها .

والهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي [2]:

عرض القوائم المالية على المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم، سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها .

---

[1] طارق عبد العال حماد ،دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الاسكندرية، 2006، ص،123.

[2] بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كاليه للحد من الفساد المالي الاداري .جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،يومي 06_07ماي 2012،ص:10.

2) الشفافية

نعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة في السوق .

فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا وللشفافية شروط منها [1]:

_ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط .

_ أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت .

_ أن تكون شريحة نفسها بنفسها، فما قيمة الشفافية غامضة أو غير شفافة.

3) تعزيز الشفافية والإفصاح

من خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر. فمن جانب السوق يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على الإفصاح عنها سواء داخل المؤسسة أو خارجها . ولتعزيز الإفصاح والشفافية يجب[2] :

_ إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (الميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي...الخ)،تكون مدققة في فترة لا تتجاوز 10ايام أو شهر وان تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة.

_ أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين : السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة .

[1] بالعادي عمار جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في ارساء قواعد الشفافية والافصاح، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وافاق، جامعة عربي بن مهيدي، ام البواقي،2010،ص:8.

[2] وثيقة من اعداد الاستاذ الشريف ريحان بعنوان، النظام المحاسبي وتطوير اسواق الرأسمال في الجزائر، استاذ بجامعة عنابة /الجمهورية الجزائرية، ص 15.

_التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية ...الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة مفهومة، غير مضللة، وقابلة للتحليل المالي .

_التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى .

_التوصل مع وزارة المالية إلى حل مناسب للتضارب ما بين رغبة شركة المساهمة في التهرب من ضريبة الدخل، وبين ضرورة الإفصاح عن الأرباح الحقيق.

_توافر الديمقراطية في المجتمع، فالشفافية تتطلب وجود ديمقراطية في الممارسات العملية، في الممارسات الديمقراطية تضمن قانونية الوصول إلى المعلومات من خلال قوانين لحرية المعلومات والحصول عليها من قبل المواطنين المعنيين، أو من خلال توافر الشفافية في القوانين والإجراءات .

_انتهاج الشفافية في الأنظمة والقوانين والإجراءات من خلال مراجعتها ومعالجة نصوصها وفقراتها الغامضة، وتوضيحها وإعلانها للموظفين والمواطنين .

المطلب الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة للحد من الفساد المالي .

سيتم في هذا المطلب تحديد مفهوم الحوكمة وإبراز دور النظام المالي في تعزيز مبادئها للحد من الفساد المالي .

أولا : النظام المحاسبي ودوره في تعزيز حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب

المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، أن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي.

1) المقصود بالحوكمة

يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها، وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.

2)مبادئ حوكمة الشركات

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المبادئ تغطي ستة مجالات اساسية (ضمان اطار فعال لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور اصحاب المصالح، الافصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الإدارة).

1)ضمان اطار فعال لحوكمة الشركات :ويمكن تحقيق ذلك من خلال [1]:

ـ ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات الشفافية والإفصاح وكفاءة الأسواق المالية، وتخصيص الموارد بكفاءة وأن يكون متوافقا مع حكم القانون ويدعم الإشراف والتنفيذ الفعال .

ـ ضمان التوزيع العادل للمسؤوليات بما يحقق المصلحة العامة، وضمان النزاهة والموضوعية في اتخاذ القرارات، وتوزيع المعلومات على مختلف الأطراف ذات المصلحة .

يجب أن يكون الإطار ذا تأثير على الاقتصاد الشامل، ويتصف بالشفافية والعدالة .

2)حقوق المساهمين : من أبرز هذه الحقوق

ـ ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم .

ـ إمكانية تحويل ملكية الأسهم .

[1] الاستاذ بدروني عيسى، حوكمة الشركات ، مطبوعة دروس، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة / الجزائر، السنة 2017/2016، ص ص 51، 52.

ـ تأمين الملكية، نقل أو تحويلها .

ـ المشاركة في التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

ـ المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة.

ـ إتاحة الفرص للمساهمين لمسائلة أعضاء مجلس الإدارة.

كما يجب على المساهمين ان يحصلوا على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغيرات جوهرية في المؤسسة مثل :

تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس

اصدار أسهم اضافية

أي عمليات استثنائية كبيع أصول المؤسسة

مما يعني ضمان المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة .

3)المعاملة المتكافئة للمساهمين :المقصود هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم، كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء وبين جميع انواع المساهمين.

من بين ما يضمن هذا المبدأ الآتي :

_ المساهمون المنتمون لنفس الفئة تكون معاملاتهم متكافئة

_لكل المساهمين الحق في كل حقوق المساهمين .

ينبغي على إطار حوكمة الشركات ان يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، كما يجب حماية مساهمي الاقلية من اساءة الاستغلال من قبل اصحاب النسب الحاكمة .

4)دور أصحاب المصالح : وفي هذا السياق ينبغي على اطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، ومن ثم ايضا :

_ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح لتعظيم ثروة المؤسسة .

_ ضمان الحصول على المعلومات (التي تهم الطرف صاحب المصلحة)، بكل شفافية ووضوح ومن ثم أيضا :

_الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون .

_ ضمان إمكانية التعاون بين أصحاب المصالح لتعظيم ثروة المؤسسة .

5)الإفصاح والشفافية : حيث يعتبر هذا المبدأ من أهم العناصر التي تضمن حوكمة سليمة وتعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على المؤسسة والأطراف المعنية بها، وتعني الشفافية والانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة، وتشمل أيضا الشفافية والإفصاح النقاط التالية :

_الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب، وبالكيفية والكمية الملائمتين .

_الإفصاح يشمل جميع المعلومات الضرورية .

كما يجب الإفصاح عن هياكل وسياسات حوكمة الشركات وبكل شفافية

_ عدم المبالغة في الإفصاح والشفافية .

_ضمان قنوات نقل المعلومات من وإلى المؤسسة، تتسم بالموضوعية .

ينبغي القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مدقق مستقل مؤهل، وينبغي للمدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين .

6)مسؤولية مجلس الإدارة :

يحق للمساهمين مسائلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم، كما تضمن المسائلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين كما يشمل هذا المبدأ على [1]:

_ النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، والعمل من أجل تحقيق مصالح الأطراف المعنية

[1] بدروني عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

_ تحقيق المعاملة المتكافئة (كل طرف حسب مصلحته).

_ ضمان المبادئ السابقة (مثل: حقوق المساهمين).

_ الاضطلاع بمختلف الوظائف المناطة له، ودون تقصير(كما ينص عليها القانون الأساسي للشركة).

_ متابعة فعالية حوكمة الشركات واجراء التغيرات المطلوبة

_ الاتسام بالموضوعية في كل نواحي مسؤولياته .

_ امكانية المسائلة على حسب المسؤولية المناطة اليها .

وعليه فينبغي في اطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والارشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على المجلس ومحاسبة مجلس الإدارة على مسؤولياته أمام المؤسسة، والمساهمين، ومن أهم مسؤولياته :

_ اعداد استراتيجية المؤسسة وتوجيهها وخطط العمل الرئيسية، والموازنات التقديرية، وسياسة المخاطر، ووضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ .

_ الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات، واجراء تغيرات إذا لزم الأمر .

_ اختيار وتحديد مكافئات، ورواتب، والاشراف على كبار التنفيذين بالمؤسسة.

_ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة، وانتخابه.

_رقابة، وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح المؤسسة، وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين.

3) أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

وتتمثل في:

_الصحة والسلامة المالية .

_توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالشركة .

_جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة .

_ تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة

4) دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات

يعمل تطبيق المعايير المحاسبية ذات جودة عالية على إحداث تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الإشراف على الشركة من خلال تقديم التقارير التي يمكن الوثوق بها ومقارنتها وتحسين النظرة إلى أداء الشركة، وتعتمد نوعية المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها في درجة كبيرة على المعايير المحاسبية التي تدعم مبادئ حوكمة الشركات .

ويتضح من عناصر النظام المحاسبي المالي وأهدافه السابقة الذكر، أن له دورا في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات يكفل تحقيقها في الشكل الأمثل الذي يساعد الأطراف ذات الصلة بالشركة في اتخاذ قراراتهم في ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي، ولعل أهم ما يوفره هذا النظام لجميع أصحاب المصالح الأمور التالية :

_ يوفر القوائم المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في اتخاذ القرارات .

_ يوفر المعلومات التي تحقق عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة .

_ يوفر الوثائق والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة .

_ يخدم المساهمين (الأكثرية ، الأقلية) في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة .

_ يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير .

حيث أن النظام المحاسبي المالي من خلال توفيره للعناصر يساهم في استمرارية الشركة وتحقيق العدالة والمساواة في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، ويساعدهم في الحصول على حقوقهم ويوفر لهم الإرشادات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال المعلومات المحاسبية التي يقدمها والتي تشكل مادة خام هامة ومنتج لعمليات الحوكمة في نفس الوقت فإن المعلومات المحاسبية تنتج بواسطة الإدارة وهي المسؤولة عنها، والإدارة تعلم أن هذه المعلومات سوف تستخدم في تقييم أدائها (مدخلات الحوكمة)، ومن ناحية أخرى تمكن آليات الحوكمة من التأكد من جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من الإدارة، وأنها ليست توثيقية

أكثر من اللازم (مخرجات الحوكمة)، ومن ثم يمكن القول أن علاقة الحوكمة بالنظام المحاسبي المالي علاقة مزدوجة .

ثانيا: متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق حوكمة الشركات

يمكن ذكر متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة في النقاط التالية [1]:

1_ ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه ومحاولة تكييف مختلف قوانين البورصة معه.

2_ تطوير صناعة التحليل المالي والاستثمار من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة، تعمل على صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات

3_ التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مظللة وقابلة للتحليل المالي .

4_ تعزيز الإفصاح والشفافية .

5_ أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين :السنة المالية والسنة السابقة للمقارنة .

ثالثا : تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والحوكمة

تعتبر العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة، فالنظام المحاسبي المالي الجديد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي المالي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر

[1] قورين حاج قويد، الحوكمة المحاسبية في ظل تبني النظام المحاسبية المالية ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة .واقع رهانات آفاق. ام البواقي الجزائر، يومي 07_08ديسمبر، 2010، ص ص :12-15.نقلا عن (تداولاتي أمينة، العيد محمد، دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

الثقة بها، هذه العلاقة تدعمها المادة العاشرة من القانون 07-11 والتي تنص على "أنه يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها ".

أي أن النظام المحاسبي يفرض الاعتماد على الشفافية عند جميع المعلومات ومعالجتها وعرضها في قوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات. إلا أن تدعيم الحوكمة بوجود النظام المحاسبي المالي كان وراء مجموعة من الأسباب منها :

_ ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح.

_محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدوين الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية للوقاية من المشاكل .

_ تلاقي بعض النقائص والتغيرات التي خلفها النظام القديم الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي ولا يتناسب مع الاقتصاد الحديث.

_التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية والإفصاح في تقديم المعلومات [1].

رابعا: آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي

اولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعالية الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية إلى:

[1] مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص ص : 14-15.

1) دور مجلس الإدارة: إن مجلس الإدارة يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية، كما أنه يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة .

2)لجنة التدقيق: يتم تعريف هذه اللجنة في ضوء عضويتها ومسؤوليتها بحيث تتميز بأنها منبثقة من مجلس الإدارة واللذين تتوفر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.

3)التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، بحيث يقومون بزيادة المصداقية العدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في شركات الدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي وعلى هذا الصياغ يعد كل من التدقيق الداخلي والخارجي آلية مهمة من آليات المراقبة على إطار هيكل الحوكمة .

ثانيا: الآليات الخارجية

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات .التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يلي :

2_1)المنافسة (سوق /المنتجات /الخدمات) وسوق العمل الإداري: تعد أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وهذا ما أكد عليه كل من Hess _Impavido وذلك بقولهم إذ لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، فإنها ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة وبالتالي تتعرض للإفلاس .

2_2)الاندماجات والاستحواذات : مما لاشك فيه أن الاندماجات والاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، حيث تعتبر آلية مهمة من آليات

الحوكمة، فهي تقوم بإعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاستحواذ والاندماج .

2_3)التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورا في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية .يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة، فهي تساعد على تحقيق المسائلة والنزاهة، بحيث أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة، فهو يفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي .

2_4)التشريع والقوانين: أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، في كيفية تعاملهم مع بعضهم فعلى سبيل المثال: إصدار قانون OXLYACT _ Sarbanes في سنة 2002.

حيث أصدرت قوانين تتمثل في زيادة عدد أعضاء المجلس المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد القوائم المالية .

آليات الحوكمة الخارجية أخرى

يذكر Cohen.al أنها لا تقتصر على المنظمين، المحليين، الماليين وبعض المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول، من أجل محاربة الفساد المالي، وتضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها.

رابعا: الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

الإصلاح المحاسبي المالي الذي بدأت به الجزائر خلال الثلاثي الثاني من سنة 2001 الذي مول من طرف البنك الدولي، يأتي نتيجة التغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث أثناء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC). هذه المعطيات تفرض

على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وما خلفته العولمة ذلك أن البيئة الجزائرية مزال ينقصها الكثير من الإصلاحات الاقتصادية، حتى تنتج عملية الإصلاح المحاسبي ثمارها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي[1]، ومن بين عملية الإصلاح المحاسبي نجد ما يلي[2]:

1- الفساد الاقتصادي والمالي في البيئة الجزائرية

الفساد المنتشر في البيئة الاقتصادية الجزائرية يجعلها غير قادرة على مسايرة المعايير الدولية للمحاسبة نظرا لقلة الشفافية وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواء المحلين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن الاقتصاد الجزائري غير مؤهل لبناء سوق مالي بسبب الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد في الجزائر، والرشوة، والبيروقراطية، الاختلاس وتبيض الأموال .....الخ .

هذا من شأنه خلق بيئة غير سليمة أمام المؤسسة الجزائرية كطرف يتأثر ويؤثر على المحيط الاقتصادي من خلال المتعاملين الاقتصاديين ذوي المصلحة (الموردين، العملاء، المستثمرين ....الخ) .

2- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية

يقر جميع الخبراء، والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير ولا ترقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل صناديق يتم إيداع فيها الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف

[1] شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي :حالة بريتش بتروليوم ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2007، ص62.

[2] قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديدة ودرها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الاول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وافاق، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي، 2010، ص8.

المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب، وباعتبار أن البنوك من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي .

3- تنامي ظاهرة الغش الضريبي التي تنعكس على إفصاح وشفافية القوائم المالية[1]

تحولت ظاهرة التهرب الضريبي إلى مشكلة كبيرة في الجزائر بعدما بلغ حجمها مستوى مهول، لم تتمكن سائر الخطط الحكومية في الفترة السابقة من تقليص هذه الظاهرة التي أخذت أشكالا متعددة من الممارسات غير المشروعة على نحو جعل الخزينة العامة في البلاد تتكبد خسائر ضخمة وصلت بحسب مراجع محلية إلى حدود 2،8مليار دولار خلال (1990_2007) حيث كشفت بيانات رسمية للوزارة المالية الجزائرية أن الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر لا يتعدى المليار دولار سنويا بيد أن متابعين للملف يؤكد أن القيمة المذكورة لا تمثل إجمالي حجم التهرب، بل ما وقفت عليه المصالح المختصة فحسب ما يقود الجزم بأن القيمة مرشحة للتضاعف إذا تم إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش الضريبي التي عادة ما يلجأ إليها المتملصون من دفع الضريبة .

[1] علوي اسماعيل، سعيدي عبد الحليم، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ارساء مبدأ الافصاح والشفافية في ايطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي الاداري، مخبر مالية بنوك وادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص17.

خلاصة الفصل الأول

الجزائر وكغيرها من الدول عانت ولازالت تعاني من تفشي ظاهرة الفساد المالي ،إذ لقيت نفسها ملزمة بمعالجتها ومكافحة آثارها حيث عملت على تقوية، وتعزيز قواعدها القانونية من خلال سرد العديد من التشريعات والقوانين في عديد المجالات، وعلى الصعيد المحاسبي يتجسد ذلك في تبني النظام المحاسبي المالي .

وعلى ضوء ما تم التطرق اليه في الإطار النظري وما سلف ذكره حول النظام المحاسبي المالي ودوره في الحد من الفساد المالي تم استخلاص ما يلي :

- النظام المحاسبي المالي أداة لتنظيم المعلومات المالية والمحاسبية على أساس مجموعة من المبادئ المحاسبية .

- النظام المحاسبي المالي نتاج لسلسلة من الإصلاحات قامت بها الجزائر تهدف من خلالها إلى تحقيق أكبر درجة من الشفافية والإفصاح في المعلومة المالية .

- الفساد المالي امتداد لبعض الممارسات المحاسبية الخاطئة أو المتعمدة ووجود بعض الثغرات القانونية والانحرافات المالية .

- يساهم النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي أو الكشف عنه من خلال معايير الإفصاح والشفافية الدولية، وهذا ما يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة، فالعلاقة بين النظام المحاسبي المالي، وحوكمة الشركات متبادلة ومتكاملة .

- هناك ارتباط وثيق بين مظاهر الفساد المالي والقوائم المالية من خلال معلوماتها .

- هناك العديد من الجهود بذلتها الجزائر في سبيل ترسيخ مبادئ ومعايير الإفصاح والشفافية وتعزيز مكافحة الفساد المالي .

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

دراسة حالة مطاحن الحضنة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري، وذلك من خلال التعرف فيه إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي والفساد المالي؛ كان لابد من إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية وبغية تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته، والعمل على تدعيم وتكملة الجانب النظري له، تطلب الأمر القيام بدراسة ميدانية على عينة تمثلت في مؤسسة اقتصادية من المؤسسات الاقتصادية، حيث قمنا بتوزيع استمارة استبيان لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من المحاسبين والمدققين وأعضاء مجلس الإدارة، وهذا من أجل ايضاح مساهمة النظام المحاسبي في الكشف عن الفساد المالي.

للإلمام أكثر بالدراسة الميدانية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى :

- تقديم عام حول مؤسسة " مطاحن الحضنة".
- اجراءات منهجية الدراسة الميدانية.
- تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة.
- دراسة النتائج والتحليل والمناقشة.

المبحث الاول : دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة

يعرض من خلال هذا المبحث المؤسسة محل الدراسة، ففي المطلب الأول سيتم تقديم المؤسسة محل الدراسة، أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي تقوم عيه مؤسسة الحضنة.

المطلب الأول : بطاقة فنية حول مؤسسة الحضنة

نذكر في هذا المطلب نبذة عن ميدان الدراسة، مؤسسة مطاحن الحضنة الموجودة على مستوى مركز ولاية المسيلة، حيث تعتبر من أهم الشركات التابعة لمؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها الرياض سطيف.

أولا: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة

أنشأت الشركة التابعة مطاحن " الحضنة " بالمسيلة، في الثاني من شهر أكتوبر 1981[1] في إطار إعادة هيكلة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف إلى مجمع "الرياض سطيف" تحولت إلى شركة مساهمة رأس مالها إلى 497.000.000 دج بتاريخ: 30/أفريل/2005.

تقع مطاحن الحضنة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة تتربع على مساحة 30.775 م2 منها 12.555 م2 مغطاة.

المقر الاجتماعي:

طريق برج بوعريريج Route de B.B.A M'sila

صندوق بريد رقم 111 المسيلة Boite Postale N :111 M'sila

الهاتف : 035 .55.00.60 Téléphone : 035 .55.00.60

الفاكس : 035 .55.00.60 Télé fax : 035 .55.00.60

[1] :مخلص من محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27

[2] : من استنتاج الباحث

السجل التجاري: 98.B.562030 R.C.N :98.B.56.20.30

ثانيا: تعريف بالمؤسسة

مؤسسة مطاحن الحضنة الموجودة على مستوى مركز ولاية المسيلة، حيث تعتبر من أهم الشركات التابعة لمؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها الرياض سطيف، وتنقسم ممتلكات المؤسسة إلى قسمين قسم قديم و قسم جديد حيث أن:

القسم الأول: يتكون من المسمدة ومطحنة واحدة حيث تم انجازها من طرف الشركة السويسرية من نوع " BUHLER " وقدرتها الإنتاجية 2000 قنطارا يوميا وتكلفة انجازها الإجمالية 220.915.480.55 دج، وارتفعت القدرة الإنتاجية إلى 3000 قنطار يوميا سنة 1999 وقدرت تكلفة رفع القدرة الإنتاجية بـ:242.202.253.51 دج، أي بنسبة نمو : 1.09 % [2].

القسم الثاني: يتمثل في مسمدة جديدة وقد تم انجازها من طرف الشركة الايطالية من نوع "GOLFETTE" وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة بالمسيلة

الهيكل التنظيمي للشركة ما هو إلا وسيلة للإعلام يسهل على المستخدمين معرفة تقنيات تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح الوحدة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا ما جاء فيه :

أولا : المديرية العامة

يشرف على تسييرها مدير وحدة له صلاحيات نسبية للمدير ومهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا نسب له عدة مهام أهمها :

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.

- التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
- يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الأم .

وتنقسم إلى عدة أقسام وهي :

1- **التقييم والاتصال** : وهي تابعة للمديرية العامة المكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن طريق المديرية العامة.

2- **الوقاية والأمن** : ومهمتها حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

3-**الاستشارة القانونية** :حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطا قانوني وهو محامي لدى الشركة وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

4- **ضمان النوعية** :نظرا لسعي المؤسسة للحصول على درجات ESO فإنها تولي جانبا كبيرا من الاهتمام بهذا الجانب وذلك بالتنسيق مع خبراء أجانب فهي تهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء أكانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة .

5- المراجعة : يعمل لصالح الشركة ويتمثل في مراقبة داخلية بين كل المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله .

6- **نوعية المنتجات والمواد الأولية** : هذه المصلحة تهتم بمراقبة النوعية وذلك بالرسالة المخبرية للمواد الأولية ومدى صلاحيتها وجودتها ومطابقتها للمعايير هذا قبل كل عملية الطحن أما بعد عملية الطحن فهي تهتم بالمنتوج ذاته ومدى جودته.

ثانيا: مديرية الاستغلال

تتمثل مهمة مدير الاستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتنقسم إلى أربعة مصالح :

1- مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

1-1- فرع التغيير وشراء الحبوب : ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

1-2- فرع المشتريات : وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2- مصلحة الصيانة : ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطل الخاص بالإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا وتتفرع هذه المصلحة إلى :

2-1- فرع الالكتروميكانيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.

2-2- فرع الميكانيك العام : وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

3- مصلحة الإنتاج :مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج، وطرق تنفيذها محددة علميا .

وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين :

3-1- مصنع التحويل رقم واحد (01):يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطلقة إنتاجية قدرتها 5.000 قنطار خلال 24ساعة.

3-2- مصنع التحويل رقم اثنان (02) : يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد ودقيق بطلقة إنتاجية تقدر ب : 1.500قنطار من القمح الصلب و 1.5 من القمح اللين خلال 24 ساعة كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع :

- فرع محاسبة المواد.
- فرع الطحن والنتاج.

- فرع الشحن والتوظيف .

4- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتوجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير محزونات الأكياس.
- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات .

ثالثا – مديرية الإدارة والمالية

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

1- مصلحة المحاسبة والمالية: وهي العقل المحرك لكل المصالح إذ بواسطة المعلومات المنصبة من الأقسام الأخرى تستطيع حساب التكاليف والإيرادات وكذا عمليات الجرد .

2- مصلحة الموارد البشرية: وهي مصلحة تقوم بإعطاء المعلومات الكاملة لمديرية الإدارة المالية فيما يخص الجوانب الميدانية للمستخدمين .

والشكل التالي يوضح هذه المديريات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم (02) يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

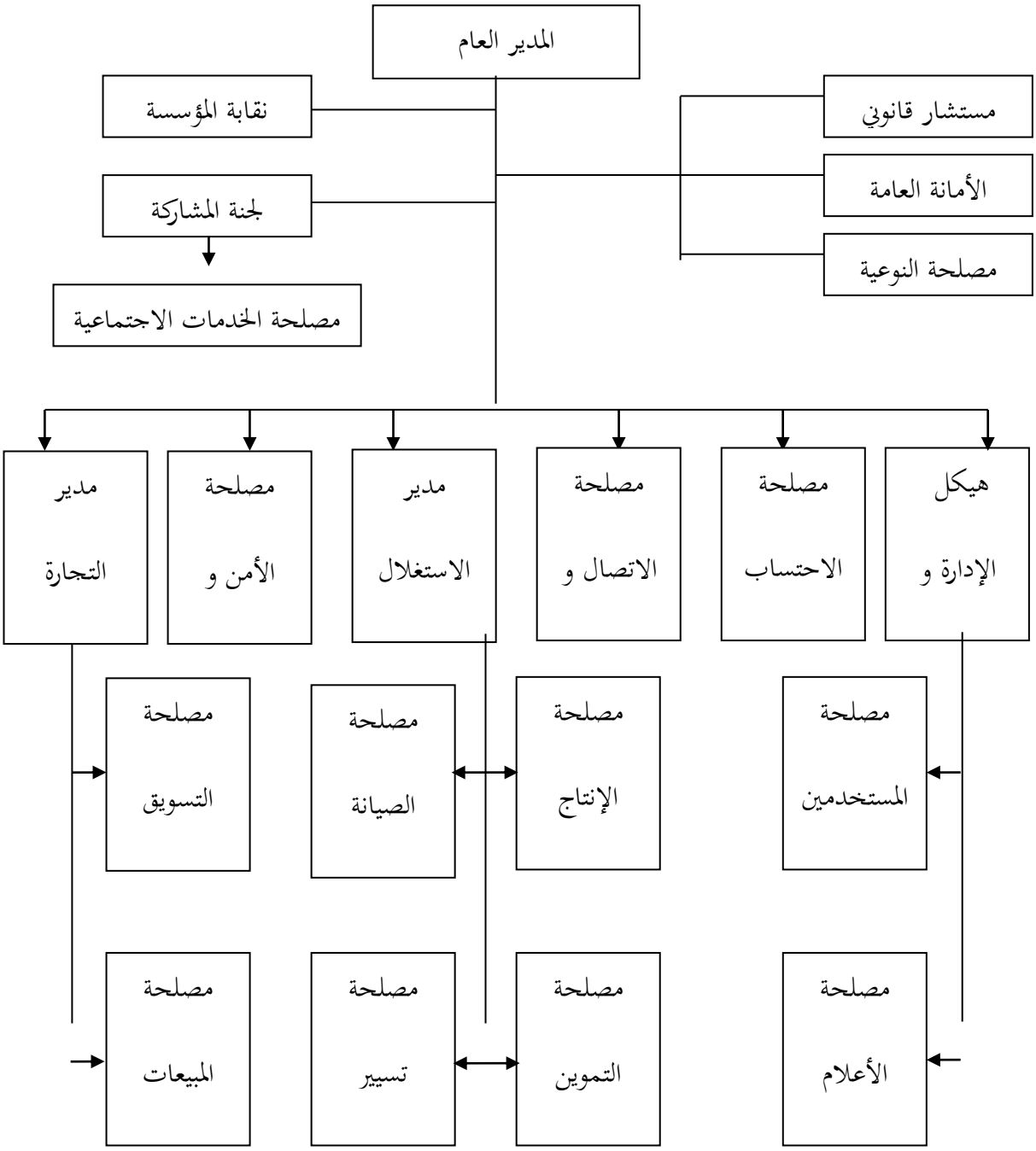

المصدر : وثيقة من المصلحة التجارة لمؤسسة مطاحن الحضنة

المبحث الثاني: دراسة النتائج والتحليل والمناقشة

يعالج هذا المبحث عرضا للإطار المنهجي للدراسة، أما في المطلب الثاني تحليل خصائص عينة الدراسة، والمطلب الثالث تحليل ومناقشة نتائج الدراسة .

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

نتطرق في هذا المطلب إلى منهجية الدراسة أولا، أما ثانيا مجتمع الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه اسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث، بغرض التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالاعتماد على نوعين أساسين من البيانات .

1ــ البيانات الأولية: تم إعداد استبيان الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2ــ البيانات الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للبحث، والمتمثلة أساسا في الكتب والمجالات وكذا المؤتمرات والملتقيات، والأبحاث التي تساهم في إثراء هذه الدراسة .

ثانيا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسة اقتصادية " مطاحن الحضنة "لولاية المسيلة، حيث تم توزيع (33) استمارة استبيان على افراد العينة من محاسبين وأعضاء مجلس الإدارة ومدققين وتم الاعتماد في توزيعها على التسليم المباشر، والتي من خلالها تم تمثيل مجتمع الدراسة حيث أن بعضها لم تكن صالحة ولم تكن الفئة التي نريدها .

ثالثا: أدوات الدراسة

بعد الاختبار لمنهج الدراسة المتبع تأتي عملية جمع المعلومات والبيانات من أفراد عينة المجتمع المدروس، فقد تم الاعتماد على أدوات معينة لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة والمتمثلة في الاستبيان لاختبار جملة من الفرضيات المتعلقة بالموضوع

أولا: أدوات الدراسة

1_ اعداد الاستبيان

تم استخدام طريقة الاستبيان كأحد أدوات البحث، بحيث تم اعداد الاستبانة بكتب ومراجع تتعلق بالموضوع، وقد تم اعداد الاستبيان وفق النحو التالي :

- عدم تكرار الاسئلة التي تؤدي إلى نفس الاجابة .
- اعداد الاستبيان الأولي من أجل استخدامها في جمع المعلومات .
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمة المعلومات .
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يرى المشرف .
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين واللذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

2_ هيكل الاستبيان:

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كالآتي:

1ـ القسم الاول : البيانات العامة

يحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة والتي تتمثل في المؤهل العلمي، التخصص والوظيفة الحالية، وكذا الخبرة المهنية.

2_ القسم الثاني:

ويحتوي على بيانات حول الموضوع ويتكون من ثلاث محاور كالآتي:

- المحور الأول: يتضمن مدى الالتزام المحكم بتطبيق للنظام المحاسبي المالي ويحتوي 9عبارات.
- المحور الثاني: يتضمن الفساد المالي ويحتوي 7 عبارات .
- المحور الثالث: يتضمن فعالية النظام في الحد من الفساد المالي ويحتوي7 عبارات .

كانت أغلب الأسئلة لها أجوبة محددة من أجل تسهيل المعالجة الاحصائية لها، وتم اعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكرت الثلاثي الذي يحتمل ثلاث اجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان وبالتالي يسهل علينا ترميز وتنميط الاجابات كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (01) مقياس ليكرت الثلاثي

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
المجال	1	2	3

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على الاستمارة .

ويتم تحديد اتجاه المتوسط الحسابي وتحليل اجابات عينة الدراسة واستنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة استمارة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على أوزان مقياس ليكرت الثلاثي ويتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بناء على عدد الخيارات والفئات والمقياس.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

_ الإحصاءات الوصفية: تم استخدامها لتسهيل المقارنة بين أراء عينة الدراسة، وتضمنت التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

_ معامل ألفا كرو نباخ: يستخدم لاختبار مدى ثبات ومصداقية الإجابات لأفراد عينة الدراسة واختبار صدق المحتوى، والثبات الخاص بالاتساق الداخلي، ويتراوح معامل الثبات بين (0-1) ويكون هذا المقياس ذو مصداقية إذا كانت القيمة المحسوبة تساوي 60% فأكثر.

_ معامل الارتباط بيرسون : يبين العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الدراسة.

ثالثا: اختبار صدق وثبات الاستبيان

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق المحكمين، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان

1_ اختبار ثبات الاستبيان

سيتم التطرق إلى معامل الثبات ألفا كرو نباخ ، ومعامل الارتباط .

معامل الثبات ألفا كرو نباخ

تم حساب معامل ألفا كرو نباخ من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان والجدول التالي يبين ثبات محاور الاستبيان.

جدول رقم (02): يوضح صدق وثبات الفا كرو نباخ

Alpha de Cronback	Nombre d'éléments
0.992	26

المصدر: مخرجات برنامجSPSS

وقد بلغ معامل الثبات لأفراد العينة كوحدة واحدة للاستبيان بشكل عام 0.992 وهي نسبة تدل على مستوى عال من الثبات لأداة القياس.

المطلب الثاني: تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب تحليل النتائج الخاصة بخصائص عينة الدراسة .

أولا: تحليل خصائص عينة الدراسة

سنتطرق فيما يلي إلى استعراض خصائص المؤسسة المشكلة للعينة من حيث البيانات الشخصية لأفراد العينة.

1_ البيانات المتعلقة بالمجيب

1ـ المؤهل العلمي

جدول رقم (03): يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
باكالوريا	4	%12,1
ليسانس	10	%30,3
ماستر	4	%12,1
ماجستير	3	%9,1
دكتوراه	10	%30,3
أخرى	2	%6,1
المجموع	33	%100,0

المصدر :مخرجات برنامج spss

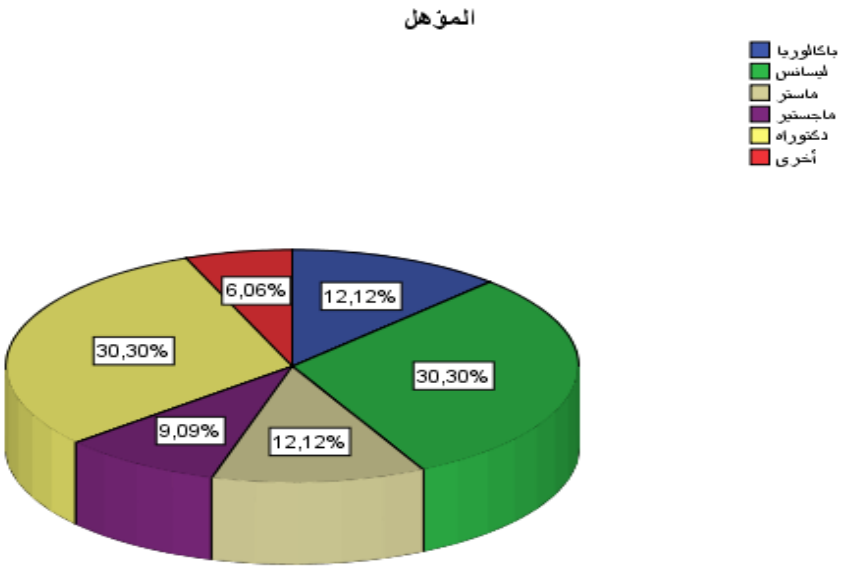

الشكل رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة له أهمية بالغة خاصة مع الدراسات المحاسبية الحديثة والتي في غالبها تتطلب أفراد ذوي أهلية علمية من أجل استجوابهم، والأخذ برأيهم، من خلال التحليل لعينة الدراسة لاحظنا أن أغلب أفراد العينة التي تم استجوابهم من حملة شهادات (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه) بنسب81.8%كما لاحظ الطالب أن هذه الفئة كانت لها سهولة أكبر في فهم موضوع الدراسة على عكس الفئة الاخرى التي تظم حملة شهادات البكالوريا بنسبة% 12.1، وأصحاب الشهادات المهنية الاخرى بنسبة 6.1% التي تتطلب في كثير من المواقف شرح الموضوع لهم، والجدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

2_ وصف خصائص عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم (04): يوضح اجابات الأفراد حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	9	%27,3
مالية	16	%48,5
تدقيق	6	%18,2
التسيير مراقبة	2	%6,0
المجموع	33	%100,0

المصدر :مخرجات برنامج spss

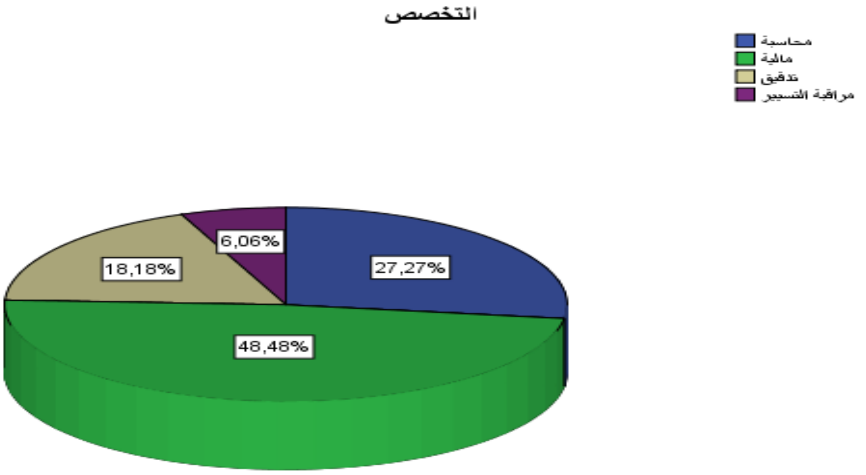

الشكل رقم (04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

من خلال الجدول أعلاه نجد أن أغلب الموظفين مستواهم التعليمي جامعي بنسب متفاوتة فكانت المالية بنسبة% 48.5لتليها نسبة الموظفين في المحاسبة بنسبة 27.3% دليل على أن العمال ذوي التخصص والكفاءة في مهنة المحاسبة، لتليها فئة التدقيق والتسيير على التوالي بنسبة% 18.2 و% 6.1 دليل على كفاءة العاملين داخل المؤسسة.

3_ وصف خصائص عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية

جدول رقم (05): يوضح اجابات أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب إطار	10	%30,3
مالي إطار	7	%21,2
داخلي إطار	1	%3,1
عليا إدارة	7	%21,2
أخرى	8	%24,2
المجموع	33	%100,0

المصدر :مخرجات برنامج spss

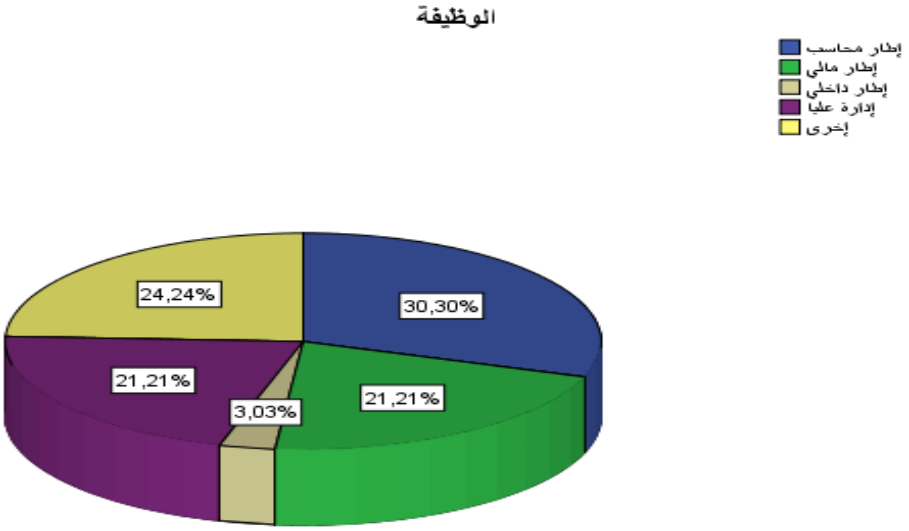

الشكل رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

إن اختيار عينة الدراسة ممن يمتهنون مهن لها علاقة بموضوع الدراسة علميا وعمليا له تأثير كبير على نتائجها، ومن خلال نتائج الدراسة الموضحة في الجدول حيث يتضح لنا أن غالبية عينة الدراسة من أصحاب المهن المحاسبية (إطار محاسب، إطار مالي، مدقق داخلي

إدارة عليا) على اعتبار أن لهم شهادة وخبرة في الميدان المحاسبي، وهذا بنسبة% 75.7دليل على أن استمارة قد استجاب لها عدد كبير من المهنين المختصين وهذا ما يعطي الدراسة قيمة علمية أكبر.

4_ وصف خصائص العينة حسب الخبرة العلمية

جدول رقم (06): يوضح إجابات أفراد العينة حسب الخبرة العلمية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات 5 من أقل	10	%30,3
سنوات 10-5	15	%45,5
سنة 15-11	6	%18,1
أكثر	2	%6,0
المجموع	33	%100,0

المصدر :مخرجات برنامج spss

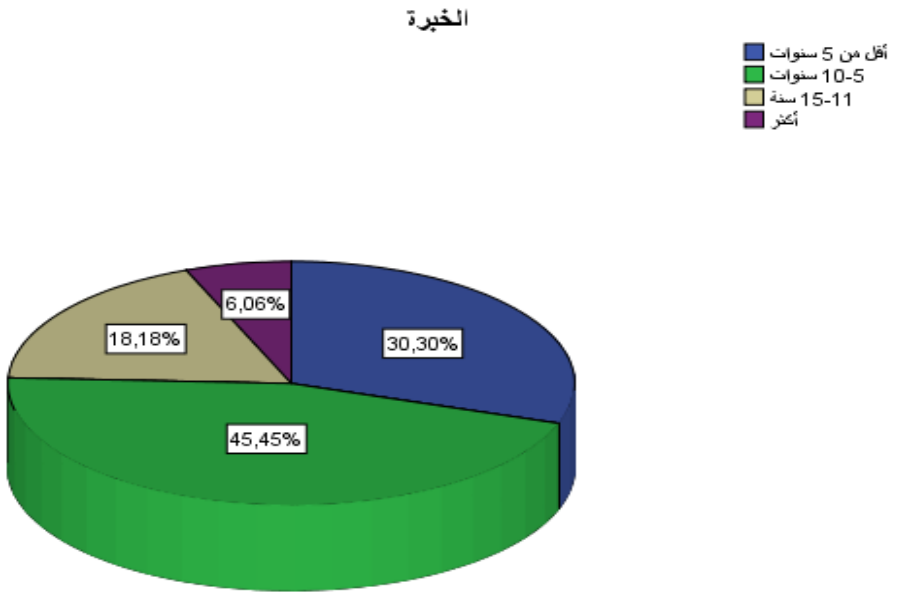

الشكل رقم (06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

إن توفر الخبرة لدى أفراد العينة أمر مهم جدا، فتوفر أصحاب الخبرة في المجال المهني سيسهل في الوصول إلى نتائج ذات صيغة وقيمة علمية موثوق بها، ومن خلال تحليل دراسة الاستبيان وجد أن غالبية أفراد العينة ممن تفوق خبرتهم عن 5 سنوات، وهذا بنسبة 69.7% في حين بلغت نسبة من تقل خبرتهم عن 5سنوات 30.3%، وهذا ما يعطي للدراسة القيمة العلمية والموثوقية أكبر في النتائج، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة الخبرة .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة والمناقشة

من أجل اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في الكشف عن الفساد المالي ونزاهة التقارير المالية، سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة ذلك الأثر من خلال أربع محاور أساسية، غطت فرضيات الدراسة :

- خصص المحور الأول البيانات العامة لعينة الدراسة أما المحاور الثلاثة الباقية فيحتوي كل منها على مجموعة من الفقرات كما يلي :
- المحور الثاني (من العبارة 1إلى العبارة 9): تهدف هذه الفقرات إلى معرفة مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي، بحيث تعكس مدى حرص المؤسسة على تطبيق وحسن استخدام النظام المالي في عملياتها المختلفة
- المحور الثالث (من العبارة رقم 10 إلى العبارة رقم 16): تهدف هذه العبارة إلى معرفة ما إذا كان هناك أثر لفاعلية النظام المالي في الكشف عن الفساد المالي
- المحور الرابع (من العبارة رقم 17إلى العبارة رقم 23): تهدف هذه الفقرة إلى معرفة ما إذا كان هناك أثر لتبني حوكمة الشركات على مخرجات النظام المحاسبي للكشف عن الفساد المالي، ثم بعد ذلك مناقشة الفرضيات.

أولا : تحليل فقرات الاستبيان

1ـ تحليل فقرات المحور الأول

يمكن أن تلخص النتائج الخاصة بفقرات النظام المحاسبي : التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات النظام المحاسبي المالي كالتالي:

جدول رقم (07): يوضح إجابات الأفراد على المحور الاول "مدى الالتزام المحكم بتطبيق النظام المحاسبي المالي

عبارات البعد الاول	المقياس	التكرارات والنسب المئوية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		غير موافق	محايد	موافق			
الفقرة 01	التكرار	8	5	20	2.36	0.859	موافق
	النسبة	24.2	15.2	60.6			
الفقرة 02	التكرار	6	9	18	2.36	0.783	موافق
	النسبة	18.2	27.3	54.5			
الفقرة 03	التكرار	2	8	23	2.64	0.603	موافق
	النسبة	6.1	24.2	69.7			
الفقرة 04	التكرار	8	11	14	2.18	0.808	موافق
	النسبة	24.2	33.3	42.4			
الفقرة 05	التكرار	2	8	23	2.64	0.603	موافق
	النسبة	6.1	24.2	69.7			
الفقرة 06	التكرار	2	3	28	2.79	0.545	موافق
	النسبة	6.1	9.1	84.8			
الفقرة 07	التكرار	2	5	26	2.73	0.574	موافق
	النسبة	6.1	15.2	78.8			
الفقرة 08	التكرار	12	13	8	1.88	0.781	محايد
	النسبة	36.4	39.4	24.2			
الفقرة 09	التكرار	1	9	23	2.67	0.540	موافق
	النسبة	3.0	27.3	69.7			
المجموع					2.4714		موافق

المصدر : مخرجات برنامج spss

وقد كانت نتائج الفقرات متفاوتة كما يلي :

- الفقرة رقم1-2:حصلت على متوسط حسابي يقدر ب(2.36) وانحراف معياري بلغ على التوالي (0.859)،(0.783) وهذا يدل على تناسق بين أفراد العينة، ومن هنا نجد توافق على وجود إجراءات توافقية واضحة لتسهيل تطبيق النظام وتكيفه مع المعايير المحاسبية الدولية، بما يخدم مصالح الأفراد ذات الصلة وهذا من شأنه أن يحارب مشكلة الفساد المالي .
- ثم الفقرة رقم 3: يكفل النظام المحاسبي المالي إنتاج معلومات مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة يشير الوسط الحسابي إلى (2.64)، وانحراف معياري(0.603) بالرجوع إلى الجدول نجد أن الاتجاه المقابل "موافق"، وحسب هذا المؤشر فانه يدل على تجانس وتناسق إجابات أفراد العينة مما يلاحظ أنه يتوفر لدى المؤسسة نظام محاسبي يكفل إنتاج معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وهذا من شأنه أن يتصدى لمشكلة الفساد المالي.
- الفقرة 4-5-6-7- :حيث أن هذا الترتيب كان على أساس المتوسط الحسابي لإجابة الموظفين فكانت على التوالي (2.18) ؛(2.64)؛(2.79)؛(2.73)؛ وذلك بانحراف معياري (0.808)؛ (0.603)؛ (0.545)؛ (0.574)؛ وحسب إجابات الأفراد فإن أغلبيتها تؤول إلى درجة الموافق، مما يدل على تناسق وتجانس في الإجابة مما يبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي يقوم بتخزين معطيات قاعدية تسمح بتسجيل وعرض كشوف مالية واضحة بشكل فعال تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة .
- الفقرة8: فإنه يصعب على المحاسب التخلي على الممارسات المحاسبية السائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني فقد كان المتوسط الحسابي (1.88)، بانحراف معياري (0.781)، فكانت غالبية الإجابة محايد، دليل على أنه وعلى الرغم من الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي إلا أنه هناك صعوبات في التخلي على المخطط الوطني.

- الفقرة 9: "أداء الشركة تحسن منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي" فكانت إجابات العينة حسب المتوسط الحسابي (2.67)، بانحراف معياري (0.540) حيث أن اتجاه الإجابات نحو الموافق دليل على أن هناك تحسن ملحوظ للأداء منذ تطبيق النظام المالي داخل المؤسسة الاقتصادية

أما بالنسبة للمتوسط العام للمحور الأول فقد كان بقيمة 2.4714 بمعنى أن إجمالي الإجابات تتجه نحو درجة الموافق ويفسر ذلك الالتزام النسبي في مؤسسة عينة الدراسة بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

2_ تحليل فقرات المحور الثاني: المتعلقة بالفساد المالي يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات الفساد المالي التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفساد المالي كما يلي:

جدول رقم (08): يوضح إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني" الفساد المالي "

البعد الثاني	التكرارات والنسب المئوية				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	لاتجاه
	المقياس	غير موافق	محايد	موافق			
الفقرة 10	التكرار	2	10	21	2.58	0.614	موافق
	النسبة	6.1	30.3	63.6			
الفقرة 11	التكرار	6	6	21	2.42	0.614	موافق
	النسبة	18.2	18.2	63.6			
الفقرة 12	التكرار	6	6	21	2.45	0.794	موافق
	النسبة	18.2	18.2	63.6			
الفقرة 13	التكرار	3	12	18	2.45	0.666	موافق
	النسبة	9.1	36.4	54.5			
الفقرة 14	التكرار	4	10	19	2.45	0.711	موافق
	النسبة	12.1	30.3	57.6			
الفقرة 15	التكرار	4	5	24	2.61	0.704	موافق
	النسبة	12.1	15.2	72.7			
الفقرة 16	التكرار	5	9	19	2.42	0.751	موافق
	النسبة	15.2	27.3	57.6			
المجموع					2.4899		موافق

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين أراء أفراد العينة حول الفساد المالي، كانت نتائج الفقرات كما يلي:

- الفقرة 10: حصلت على أكبر متوسط والمقدر ب (2.58)؛وبانحراف معياري (0.614)، وهذا حسب إجابات أفراد العينة كانت "موافق" مما يدل على تناسق وتجانس الإجابات

بحيث يتبين من خلال النتائج أن حسن استخدام مبادئ النظام المحاسبي داخل المؤسسة يساعد في معالجة مشكلة الفساد المالي .

- الفقرة 11: هناك ثغرات في القوانين المحاسبية تستغل من الأفراد، بحيث يشير المتوسط الحسابي إلى (2.42)، بانحراف معياري قدره (0.614) وحسب إجابات أفراد العينة فانه يتم استغلال هذا لصالح الأفراد وهو ما يزيد من تفاقم مشكلة الفساد المالي داخل المؤسسة .
- الفقرة 12-13 -14 بمتوسط حسابي ثابت (2.45) وانحراف معياري على التوالي (0.794)؛(0.666)؛ (0.711)، فكانت إجابات أفراد العينة متجانسة ومتناسقة دلت على الموافقة، دليل على أنهم موافقون كون الوازع الاخلاقي يمنع من ارتكاب الفساد المالي وموافقتهم على كون انتشار الفساد يتم في الوسط العام أكثر من الخاص ولذلك يتم إستغلال ذلك للصالح الخاص .
- الفقرة 15: "يكشف النظام المالي أثار وخبايا الفساد المالي " فإنه كان المتوسط الحسابي لأفراد العينة (2.61)؛ بانحراف معياري (0.704)، وهذا ما يدل حسب أفراد العينة بأنه إذا تم استخدام النظام بشكل فعال وثابت فانه يكشف عن المخالفات والفساد المالي .
- الفقرة 16: يؤثر الفساد على معايير ابرام العقد ليصبح المكسب الشخصي هو الأساس وليس الجودة والتكلفة فكان المتوسط الحسابي بمقدار (2.42) وبانحراف معياري قدره (0.751) وهذا ما يدل على أن إجابات العينة تتجه نحو الموافقة أي أن حسب النتائج فإنه هناك استغلال كبير للسلطة من الصالح العام إلى الخاص، أي أن مشكلة الفساد المالي من أخطر ما يفوق للمؤسسات الاقتصادية.
- أما بالنسبة للمتوسط العام للمحور الثاني فقد كانت بقيمة 2.4899 بمعنى أن إجمالي الاجابات تتجه نحو درجة الموافق ويفسر ذلك قدرة النظام المحاسبي المالي في محاربة مشكلة الفساد المالي.

3_ تحليل فقرات البعد الثالث : دور النظام المحاسبي في معالجة مشكلة الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات .

جدول رقم (09): يوضح اجابات افراد العينة على المحور الثالث " أثر تطبيق النظام المالي في الكشف عن الفساد المالي .

البعد	التكرارات والنسب المئوية				المتوسط	الانحراف	الاتجاه
الثالث	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	الحسابي	المعياري	
الفقرة 17	التكرار	3	7	23	2.61	0.659	موافق
	النسبة	9.1	21.2	69.7			
الفقرة 18	التكرار	1	10	22	2.64	0.549	موافق
	النسبة	3.0	30.3	66.7			
الفقرة 19	التكرار	1	15	17	2.48	0.566	موافق
	النسبة	3.0	45.5	51.5			
الفقرة 20	التكرار	2	12	19	2.52	0.619	موافق
	النسبة	6.1	36.4	57.6			
الفقرة 21	التكرار	1	8	24	2.70	0.529	موافق
	النسبة	3.0	24.2	72.7			
الفقرة 22	التكرار	3	8	22	2.58	0.663	موافق
	النسبة	9.1	24.2	66.7			
الفقرة 23	التكرار	2	9	22	2.61	0.609	موافق
	النسبة	5.7	25.7	62.9			
المجموع					2.5887		موافق

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول والذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الثالث المتعلق بدور النظام المحاسبي المالي في معالجة مشكلة الفساد المالي في ظل تطبيق الحوكمة، مرتبة حسب كل فقرة:

- الفقرة 17: التي نصت على أن مخرجات النظام المحاسبي تمتاز بالإفصاح والشفافية التي تساهم بحد كبير في معالجة الفساد المالي" إذ بلغ المتوسط (2.61)، وبانحراف معياري (0.659)، أي أن الإجابات على هذه الفقرة تتجه نحو درجة "موافق" وتتطابق هذه الفقرة مع أحد مبادئ الحوكمة ألا وهي الشفافية مما يمكن مواجهة الفساد المالي .
- الفقرة 18: وجود أنظمة يتم من خلالها الافصاح عن مخرجات النظام، فكانت الإجابات بمتوسط حسابي قدره (2.64)، وانحراف معياري (0.549)، يدل على معظم الإجابات متجهة بالموافقة وهي تعكس الخبرة والمؤهلات العلمية للتحكم في النظام والإفصاح الجيد في المعلومات المالية.
- الفقرة 19: تنص على تطبيق حوكمة الشركات توفر خاصية الثبات والفهم التي يوفرها النظام المحاسبي المالي، وهذا حسب المتوسط الحسابي الذي قدر ب (2.48)، وبانحراف معياري (0.566)، وحسب إجابات افراد العينة فإنها توافق على أنه هناك فعلا توفر خاصية الثبات وقابلية المقارنة والفهم مما يؤدي إلى التحكم الجيد في الحوكمة وبالتالي الحد من ظاهرة الفساد المالي
- الفقرة 20: تنص على أن " تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحد من تضارب المصالح وبالتالي الحد من الفساد المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.52)، بانحراف معياري قدره (0.619)، بمعنى أن إجابات الفقرة تتجه نحو درجة الموافق، وتعكس هذه الفقرة حرص المؤسسة على تطبيق مبادئ الحوكمة لمعالجة الفساد المالي ما يتطابق مع خاصية الانضباط وكذلك العدالة .
- الفقرة 21: تنص على تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل تبني المعايير الدولية يعد بعدا لتطبيق مبادئ الحوكمة، فكان المتوسط الحسابي (2.70) بانحراف معياري

(0.529)، فكانت معظم إجابات الأفراد بالموافقة، وهو ما يدل على أن المعرفة الصحيحة لتطبيق النظام وفق المعايير فإنه يساهم في تفعيل وظائف الحوكمة وبالتالي الإستخدام الجيد وحسن السير يحد من ظاهرة الفساد المالي .

- الفقرة 22- 23: كانت نتائج المتوسط الحسابي على التوالي (2.58) (2.61)، بانحراف معياري قدره (0.663)، (0.609)، فكانت إجابات أفراد العينة بالموافقة أي أنه تطبيق نظام الحوكمة يحتاج إلى مستوى من الإفصاح الذي يوفره النظام المحاسبي إذ يصعب تطبيق مبادئ الحوكمة، مالم تتوفر معلومات صادقة ثابتة يوفرها النظام المحاسبي المالي .

بالنسبة للمتوسط العام للمحور الثالث فقد كانت بقيمة 2.5887 بمعنى أن إجمالي الإجابات تتجه لدرجة الموافق مما يدل على أنه هناك أثر لتبني حوكمة الشركات لمحاربة الفساد المالي داخل المؤسسة الاقتصادية .

ثانيا: تحليل اختبار المحاور مع خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (10): يوضح تحليل الاختبار الاحصائي لكل مع محور مع خصائص عينة الدراسة :

الاختبار الاحصائي لكل محور مع خصائص عينة الدراسة	المحور الاول		المحور الثاني		المحور الثالث	
	المعنوية	اختبار ستودنت	المعنوية	اختبار ستودنت	المعنوية	اختبار ستودنت
المؤهل العلمي	0.000	32.785	0.000	77.789	0.000	29.968
التخصص	0.000	57.786	0.000	33.222	0.000	36.804
الوظيفة	0.000	54.483	0.000	37.341	0.000	42.031
الخبرة العلمية	0.000	63.156	0.000	34.000	0.000	47.581

المصدر : مخرجات برنامج SPSS جدول رقم 01 في الملحق

يتضح من خلال جدول الارتباط بين محاور الاستبيان، مع خصائص العينة : المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، والخبرة، دالة عند المستوى (0.05) مما يؤكد على صدق الاتساق البنائي بين كل محور من محاور الدراسة مع خصائص العينة، مستوى الدلالة لكل محور(0.00) وهي اقل من (0.05)، الامر الذي يدل على أن كل المحاور مرتبطة بخصائص العينة ارتباطا قويا، وهو ما يدل على صدق وملائمة النتائج لما أعدت إليه، وهذا ما يفسر أن هناك تحكم كبير وحسن استخدام للنظام المحاسبي المالي بكفاءات عالية، من ذوي التخصص والخبرة والمؤهل. ومعرفة كيفيات سير العمل ليساعد على نزاهة التقارير المالية المعدة، والمساعدة في الكشف عن خبايا الفساد المالي داخل المؤسسات الاقتصادية.

ثالثا: مناقشة واختبار الفرضيات

بغية إثبات أو نفي الفرضيات بتجزئة الفرضيات إلى فرضيات جزئية، ولاختبارها تم استخدام مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغير المستقل النظام المحاسبي المالي، والمتغير التابع الفساد المالي في الدراسة .

✓ **الفرضية الأولى:** مدى الالتزام المحكم بتطبيق النظام المحاسبي المالي

H_0: لا تلتزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق النظام المحاسبي المالي

H_1: تلتزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق النظام المحاسبي المالي

جدول رقم (11): يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى

	الاحصاءات	تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي
النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.980
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	33

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.980، وهي مرتفعة جدا، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية تحقق النظام المحاسبي المالي، مما سبق نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تلتزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بإحكام.

✓ **الفرضية الثانية:** يتم الكشف عن الفساد المالي بالتطبيق المحكم للنظام المحاسبي المالي

H_0:لا يساهم النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي

H_1: يساهم النظام الحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي

جدول رقم (12): يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية

	الاحصاءات	الفساد المالي
النظام المحاسبي	معامل الارتباط	0.975
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	33

المصدر : مخرجات برنامج

من خلال الجدول تبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية في الكشف عن الفساد المالي، كما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.975 مما يدل على وجود علاقة قوية موجبة للكشف عن الفساد المالي باستخدام النظام المحاسبي المالي، مما سبق نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة " يساهم النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي .

✓ **الفرضية الثالثة :** هناك أثر لتبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ حوكمة الشركات على مخرجات النظام المحاسبي المالي للحد من الفساد المالي

H_0: لا يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي للكشف عن الفساد المالي

H_1: يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي للكشف عن الفساد المالي .

جدول (13): يوضح نتائج الفرضية الثالثة

	الاحصاءات	حوكمة الشركات
النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.972
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	33

المصدر: مخرجات برنامج

الجدول أعلاه يبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية في وجود ارتباط بين النظام المحاسبي وحوكمة الشركات، كما أن قيمة معامل الارتباط (0.972) أي وجود علاقة موجبة قوية، مما سبق نرفض فرضية العدم، ونقبل بفرضية البديل "يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي للكشف عن الفساد المالي.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذه الدراسة الميدانية والاستنتاجات المتوصل إليها، يتضح أن العلاقة التي تربط النظام المحاسبي والفساد المالي علاقة إيجابية، حيث تبين أن:

– النظام المالي له أثر ووقع ومساهمة لا يستهان بها في كشف مظاهر الفساد المالي كالاعتداء على المال العام ....، وغيرها من المظاهر الاخرى .

وبغية الوقوف على أثر النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي، تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى جزئيين، تطرقنا في الجزء الأول منها دراسة لحالة المؤسسة "الحضنة ".

أما الجزء الثاني من الدراسة الميدانية خصص لعرض النتائج المتوصل إليها عن طريق إجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان المخصص لذلك تم العمل على تحليلها إحصائيا وتفسيرها بما يتوافق مع متغيرات الدراسة .

ومن خلال نتائج دراسة الحالات الواقعية والدراسة الإحصائية لموضوع الدراسة تم توضيح العلاقة التي تربط النظام المحاسبي المالي والكشف عن الفساد المالي وإبراز دور الحوكمة في ذلك.

خاتمة عامة

أدى انتشار مظاهر الفساد المالي في الكثير من دول العالم إلى وقوع العديد من الأزمات والمشاكل المالية، والتي ترجع في جزء كبير منها إلى التطبيق غير السليم لمبادئ النظام المحاسبي المالي، وكذا الممارسات المحاسبية الخاطئة حيث تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي الأساس الذي تبنى عليه المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي لابد من أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص، وخاصة أن الكثير من قضايا الفساد المالي على المستوى العالمي والوطني ترجع في جزء كبير منها الى التلاعب في المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية .

ومن أجل محاربة الفساد المالي ومحاولة الحد منه بحسن استخدام النظام المحاسبي في ظل تبني حوكمة الشركات هو إعادة للثقة في المعلومة المالية وذلك يكون نتيجة التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعد المعلومة المالية في مخرجاته، وللإجابة على إشكالية الدراسة ولمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي واختبار الفرضيات قمنا بالدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث تمت معالجة موضوع البحث من وجهه نظر المدراء والمدققين والمحاسبين، واستخدام أسلوب الاستبيان وبعد تحليل البيانات المتحصل عليها تمكنا من اختبار الفرضيات وإستخلاص نتائج الدراسة .

1- **اختبار الفرضيات**

- ✓ **اختبار الفرضية الأولى:** يتم الالتزام بالتطبيق المحكم للنظام المحاسبي المالي والإجابات المتحصل عليها من أطراف العينة لهذا المحور كانت إيجابيه وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية .
- ✓ **اختبار الفرضية الثانية :** يساهم النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي، والإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة حول هذا المحور كانت إجابيه وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية .

- ✓ **اختبار الفرضية الثالثة :** يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى الكشف عن الفساد المالي، والإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة لهذا المحور كانت إيجابيه، وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية .

2- نتائج الدراسة

بعد التطرق لمختلف عناصر البحث تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- على الرغم من وجود أساس محكم لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أن الأمر لا زال يحتاج المزيد من التطور والتكوين والتوعية .
- يساهم النظام المحاسبي المالي في ضمان الحماية الكافية لأصحاب المصالح وهذا يضمن تأكيد احترام حقوقهم عن طريق إمدادهم بالمعلومات الملائمة والموثوقية، في الوقت المناسب.
- النظام المحاسبي المالي يهدف إلى إعداد قوائم مالية وتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- يساهم النظام المحاسبي المالي في الكشف عن خبايا الفساد المالي ومحاربة انتشاره.
- محاربة الفساد المالي في الشركات يحتاج الى حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي.

3- التوصيات

بناء على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يمكن إدراج التوصيات أو الاقتراحات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار تكمن في النقاط التالية :

- ضرورة إجراء دورات تدريبة للمحاسبين في المؤسسة لتمكنهم من الإلمام بالنظام المحاسبي المالي والتطبيق الجيد له .
- زيادة الاهتمام في انتهاج النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

- نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها من خلال قيام الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة حوكمة الشركات وممارستها للتقليل من مخاطر الفساد المالي.

4- آفاق الدراسة

لقد تم تناول في بحثنا هذا مساهمة النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي، ولهذا الغرض فإن من الآفاق الواعدة لهذا البحث:

* مساهمة النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي.
* دور النظام المحاسبي المالي في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية.
* حوكمة الشركات ومعايير تمييزها في المؤسسات الإقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب باللغة العربية

1. حسين المحمدي بوادي، "**الفساد الإداري والمالي لغة المصالح**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
2. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية والدولية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
3. دادن عبد الوهاب، أكحلي عائشة سلمى، **المحاسبة المعمقة**، مطبوعة دروس، جامعة ورقلة، 2012.
4. رياض العبد الله طلال الحجاوي، **نظرية المحاسبة**، اليازوزي للنشر، عمان، الأردن، 2009.
5. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2006..
6. فوزي شبلي، **النظام المحاسبي المالي**، قصر الكتاب، البليدة، 2010.
7. محمد طارق يوسف "**حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة للتطبيق** "، بحوث وأوراق عمل، "ندوة حوكمة الشركات المساهمة العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، 2006.
8. محمد لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية "سير الحسابات وتطبيقها** "، متيجة للطباعة 549، شارع مصطفى جعدي، براقي الجزائر 2010.
9. هاشم الشمري، أيثار الفلتي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. وثيقة من إعداد الأستاذ الشريف ريحان، بعنوان **النظام المحاسبي المالي وتطوير أسواق رأس المال في الجزائر**، أستاذ بجامعة عنابة، الجمهورية الجزائرية .

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

11. سامية منصر، **الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011.

12. شنوف شعيب، **الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي**، حالة بريتش بتر ليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 .

13. علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية**، مذكرة ماجستير، فرع محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012 .

رابعا: الجرائد الرسمية

14. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 44، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 03 .

15. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 06 -01**، فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

خامسا: المجلات والمطبوعات

16. بدروني عيسى، **حوكمة الشركات**، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة/ الجزائر،2017/2016.

17. بن رجم محمد خميسي، **الفساد المالي والإداري في الجزائر أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .

18. سعاد عبد الفتاح محمد، "**أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي** "، مجلة النزاهة، العدد 03، 2007 .

19. عبد الصاحب نجم عبد، خوله حسين حمدان، **إجراءات المؤسسات المالية والرقابية في مكافحة غسيل الأموال**، دراسة التشريعات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 02، العراق، 2008.

سادسا: الملتقيات والمؤتمرات

20. بالعادي عمار جاو حدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية واقع –رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، 2010 .
21. بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 /07 مايو 2010 .
22. حسن عبد الكريم، بتول محمد نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر الدولي السابع (**تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات** –الفرص – الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 11/10 نوفمبر 2009 .
23. علوي إسماعيل، سعيدي عبد الحليم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات، والحد من الفساد المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، مخبر مالية وبنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 مايو 2012.
24. قورين حاج قويدر، " **الحوكمة المحاسبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية

للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، يومي 08/07 ديسمبر 2010، نقلا عن :تداولاتي آمنة، العيد محمد، **دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ظل النظام المحاسبي المالي**، جامعة عبد الحميد بن باديس، م81مستغانم .

25. مليكه زغيب، سوسن زيرق، **النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، الملتقى الوطني **حول حوكمة الشركات :آلية للحد من الفساد المالي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 مايو 2012 .

سابعا: الموقع الالكتروني

26. جون .د. سوليفان، "**البوصلة الأخلاقية للشركات ...أدوات مكافحة الفساد :قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات** "، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، من **الموقع الالكتروني** **www.CIPE_arabia.org**. تاريخ الاطلاع 18 /03 /2012.

ثامنا: الكتب باللغة الأجنبية

27. Samir merouni le projet du **nouveau système comptable algérien** anticiper et préparer le passage mémoire de magister réensemences de gestion ESC ALGER 2008 .

الملاحق

ملحق رقم 01: خاص بالمؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	باكالوريا	4	12,1	12,1	12,1
	ليسانس	10	30,3	30,3	42,4
	ماستر	4	12,1	12,1	54,5
	ماجستير	3	9,1	9,1	63,6
	دكتوراه	10	30,3	30,3	93,9
	أخرى	2	6,1	6,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ملحق رقم 02: خاص التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	9	27,3	27,3	27,3
	مالية	16	48,5	48,5	75,8
	تدقيق	6	18,2	18,2	93,9
	التسيير مراقبة	2	6,1	6,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ملحق رقم 03: خاص الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب إطار	10	30,3	30,3	30,3
	مالي إطار	7	21,2	21,2	51,5
	داخلي إطار	1	3,0	3,0	54,5
	عليا إدارة	7	21,2	21,2	75,8
	إخرى	8	24,2	24,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ملحق رقم 04: خاص الخبرة العلمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	10	30,3	30,3	30,3
	سنوات 10-5	15	45,5	45,5	75,8
	سنة 15-11	6	18,2	18,2	93,9
	أكثر	2	6,1	6,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملخص

هدفت هذه المذكرة إلى البحث في أثر النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، وقد تبين أن النظام المحاسبي يعد بمثابة الأساس الذي تبنى عليه المخرجات المحاسبية التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة بالمؤسسات الاقتصادية عند اتخاذهم للقرارات .كما أن أغلب الانهيارات التي حدثت في أكبر الشركات وما تلتها من فضائح وقضايا الفساد المالي في دول أجنبية وخاصة العربية، كانت نتيجة انعدام الثقة وغياب الشفافية في التعاملات المحاسبية، حيث أن عدم الاستخدام الجيد لتطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل التطبيق غير السليم لمبادئ حوكمة الشركات أثر سلبا على المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي أدى الى ظهور وتفشي ظاهرة الفساد المالي بها .

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على مؤسسة اقتصادية تمثلت في تحليل الفساد المالي، وكذا استخدام استمارة الاستبيان على عينة الدراسة التي بلغت (33) مفردة .

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن غياب التطبيق السليم لمبادئ النظام المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية، وكذا غياب الافصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية كان من مسببات ظهور حالات الفساد المالي بالمؤسسة محل الدراسة .

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي، الفساد المالي، حوكمة الشركات

Abstract

The study aimed at searching for the effect of the financial accounting system in the detection of financial corruption within the economic institution. It has been shown that the accounting system is considered as the basis which the accounting outputs relied upon by the stakeholders of the economic institutions, are adopted when making decisions. As most of the collapses that occurred in the largest companies and the subsequent scandals and issues of financial corruption in foreign countries, especially the Arab ones, were the result of lack of confidence and lack of transparency in accounting transactions, as the lack of good use of the application of the financial accounting system in the improper application of the principles of corporate governance which affected the accounting outputs of economic institutions negatively. Thus, it led to the emergence and spread of the financial corruption.

In order to achieve the objectives of the study, a field study was conducted on a group of economic institutions, which consisted in analyzing real cases of financial corruption, as well as using the survey questionnaire on the study sample which reached (33) individuals.

The study reached several results, the most important of which is the lack of proper application to the principles of the accounting system in economic institutions, as well as the absence of disclosure and transparency in the accounting information, that was one of the causes of the emergence of cases of financial corruption in the institution under study.

Keywords: Accounting System, Financial Corruption, Corporate Governance.